# التاريخ في عالم متبدل

من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية

من الواضح اليوم وبعد مضي ربع قرن أن الحرب العالمية الثانية فتحت عهداً جديداً في فكرة التاريخ ووظائفه، وفي مواقف المؤرخين من عملهم، وعلى هذا، فإن العرض الحالي للاتجاهات السارية حالياً في كتابة التاريخ ستهتم عموماً بمجرى التطور منذ سنة ١٩٤٥، فإن معظم المؤرخين كانوا قبل سنة ١٩٣٩ يتبعون بدقة علامات الإرشاد التي وضعها سابقوهم بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أما بعد سنة ١٩٤٥، فقد بدأ بالتدريج يظهر للعيان شعور بعدم الرضا عن صيغ ما قبل الحرب، ثم دخلت دراسة التاريخ منذ حوالي سنة ١٩٥٥ فترة من التبدل وإعادة التقييم السريع.

إن الحرب العالمية الثانية أثرت في أفكارنا عن التاريخ بطريقين عامين، لقد كان أوضح نتيجة لها هو التبدل الأساسي في البيئة التي يعمل فيها المؤرخون. ولو قارنا بين الوضع العالمي قبل سنة ١٩٤٥ بما بعده، بل إذا وسعنا رؤيتنا وقارنا بين الوضعية العالمية في سنة ١٩٠٠ وما في سنة ١٩٥٠، لظهرت حالا أربعة تغييرات كبرى:

أولها: أنه لا يمكن أن يحدث شيء في أي جزء من العالم دون تأثير على الأجزاء الأخرى. فتاريخ القرن العشرين هو تاريخ العالم، بكل ما في الكلمة من معنى.

وثانيها: هو التقدم الكاسح للعلم والتقنية، وما تفرضه في كل مكان من نماذج اجتماعية وفكرية.

وثالثها: تناقص أهمية أوربا وتقلصها فيما وراء البحار، وظهور أرجحية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكذلك يقظة آسيا وافريقية.

ورابعها: هو تفكك التركيب الليبرالي وظهور مؤسسات اجتماعية وسياسية

تختلف أساساً عن أي شيء معروف في القرن التاسع عشر. ففي بداية القرن العشرين بدا أن النظام الديمقراطي الليبرالي يتقدم دون أن يواجه أي تحد، أما في سنة ١٩٦٠ فإن النظام الشيوعي الذي كان قبل سنة ١٩٣٩ مقصوراً على روسيا السوفيتية، أصبح بعد سنة ١٩٦٠ ممتداً إلى ثلث سكان العالم المعمور، كما ظهرت في بعض المناطق، وخاصة في افريقية، أشكال جديدة من التنظيم السياسي وهي تتحالف ولا تتطابق مع بعضها.

وعند مجابهة مثل هذه التغيرات الأساسية ليس من العجيب أن يضطر جيل جديد من المؤرخين إلى إعادة فحص فرضياتهم الموروثة. لقد كان الشعور بالتجمد والجمود محسوساً حتى قبل سنة ١٩٤٥ فإن السير موريس بوويك رئيس دائرة التاريخ بجامعة اكسفورد أشار بكل ثقة إلى شعوره «بالازعاج والقلق الذي يضايق الدراسة الفطنة للتاريخ[٢]» ولم يكن وحيداً في موقفه، فقبل جيل من الزمن، أي في أعقاب الحرب العالمية الأولى بحث كل من ترولیتش وكارل هيوسى «أزمة» التاريخية[٣]. غير أن التأثيرات المباشرة لهذه الهواجس والريب كانت محدودة، حيث اتضح أن العالم القديم استعاد استقراره، بل حتى إن الهبوط الاقتصادي الكبير في سنة ١٩٢٩ لم يكن له إلا أثر ضئيل في زعزعة إيمان المؤرخين بتقاليدهم الموروثة، غير أن ثقتهم بأنفسهم انهارت خلال الأحداث التي جرت بين سنتي ١٩٣٩، ١٩٤٥، فاستئصال اليهودية الأوربية، والقسوة النازية في أوربا الشرقية، واجتثاث عشرات ومئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال بهجرات شعبية واسعة جديدة، وأخيراً التدمير النووي لهيروشيما وناغازاكي، كل هذه جعلت من المستحيل على أي شخص ذي إحساس أن ينظر إلى مجرى التاريخ بعين الرضا، وقد قال السير اشعيا برلين «عندما يقال لنا: إن من الحماقة أن نحكم

---

(٢) بوويك «بعد خمسين سنة» (١٩٤٤/١٩٥٥).

(٣) ترويلتش «التأريخية ومشكلتها (١٩٢٣) هيوسي: «نقد التاريخية» (١٩٣٢) انظر ايجرس: «الفكرة الألمانية عن التاريخ» (١٩٦٨) وخاصة الفصل السابع.

على شارلمان أو نابليون أو جنكيز خان أو هتلر أو ستالين» ولعله كان يستطيع بإنصاف أن يضيف كرمويل إلى قائمته، لما اقترفوه من مذابح، وعندما يقال لنا: إن «واجبنا كمؤرخين أن نكون محايدين» وإن واجبنا الوحيد هو «الوصف» أجل إذا قيل لنا ذلك، فإننا لا نستطيع الإجابة إلا بالقول، إننا إذا قبلنا هذا الرأي نكون قد وضعنا العنف أساساً من أسس أخلاقيتنا، ونكون قد «شوهنا عرض إحساسنا في الماضي[٤]» والواقع أن أية فكرة عن التاريخ قادت إلى هذا الاتجاه لم تعد مقبولة، وأنه قد جاء الزمن الذي ينبغي أن نعيد فيه أسس الفكر التاريخي وفرضياته الأساسية.

هذا هو الاساس الذي ينبغي أن تقام عليه كافة المحاولات لاستعراض الاتجاهات الجارية في دراسة التاريخ، وأن معظم التطورات المتميزة للكتابات والبحوث التاريخية تنبع اليوم من أحد العوامل التي عددناها أعلاه، غير أن استكشاف طرق جديدة في التاريخ لا يزال غير مستقر، فالمؤرخون المحافظون في كلا المعسكرين الليبرالي والماركسي، مستمرون في شنّ معركة دفاعية ضد محاولات التبديل بكافة أشكالها، وبمنطق رصين أحياناً، ومن الحماقة أن نقلل من أهمية ثقل مقاومة المحافظين. ولو أجري اليوم إحصاء، لتبين بالتأكيد أن معظم المؤرخين المحترفين يرتابون، إن لم يعادوا، الاتجاهات الحديثة، فالنزاع إذاً هو إلى حدٍّ ما نزاعُ جيلين، حيث إنه، كما قال تريفور روبر[٥] «لقد انفتح خليج واسع بين جيل القدماء والمحدثين» ينظر عبره كل منهم إلى الآخر بعين التجاهل والازدراء، ونتيجة ذلك هو أن التاريخ أصبح منغمراً كلياً بالأزمة التي كثر التحدث عنها في الانسانيات وأن المؤرخين اليوم وجدوا أنفسهم في صميم المعركة التي تميز الوضع المعاصر، من أجل تحويل دراسة الإنسان بكليتها إلى ما يجعلها منسجمة مع

---

(٤) برلين «الحتمية التاريخية» (١٩٥٤) ص ٧٦-٧٧

(٥) «الصنداي تايمس» عدد ١٩ فبراير ١٩٥٦.

الآفاق المتوسعة للخبرة الإنسانية والأبعاد الجديدة للحياة الثقافية التي تميز العالم الذي نعيش فيه[٦].

ومن الخطأ في مثل هذا العرض، أن ننحاز إلى أي من الآراء والتفسيرات المتضاربة التي تقوم في عالم التاريخ اليوم، ولا مجال هنا لتقديم معتقدات خاصة، حتى لو كنت قادراً على تقديمها، مما تشبه ما قدَّمه لنا مارك بلوش في كتابه المشهور «اعتذار للتاريخ» ولا بد أن تكون غايتي أكثر تواضعاً، وهي أن لا أصدر حكماً على مزايا مدارس الفكر المختلفة والمتعارضة أحياناً، وإنما أن اظهر كيف أن الدوافع الجديدة الفاعلة منذ سنة ١٩٤٥ قد أثَرت في دراسة التاريخ، وأن ألتقط بصورة خاصة الاتجاهات التي يبدو من الأدلة الحالية أنها ستحظى بانتشار أوسع، ولا يستطيع الإنسان التنبؤ بالمستقبل غير أن بعض التطورات التي تبدو اليوم مما يرجى لها مستقبل زاهر قد تُصبح بعد اختبارات تالية عقيمة وانتقالية، ومع هذا فقد انقضى ما يكفي لتمكيننا من تشخيص خصائص الاتجاهات الجديدة الظاهرة والتي قد استقر بعضها وأصبح مقبولا حتى عند المؤمنين بطريقة البحث القديمة، ففي إنكلتره مثلا أظهر كيتسون كلارك أكثر من احترام عادي لبعض التقنيات، كتقدير الكميات، ورأى أنه «لا يمكن أن ترسم حدود واضحة بين ما يمكن أن يسمى «تاريخي» وما يسمى «علمي» وأن الطرق والتقنيات العلمية ستمتد بالتأكيد إلى ميادين أخرى من الدراسة[٧]، ثم إن ج.ر.التون وهو مدافع صلب عن الطرق التقليدية، ومهاجم للميل نحو «جلب العلوم الاجتماعية إلى ميادين عمل المؤرخين الإنكليز» يدرك أن علم الاجتماع قد علم المؤرخين طرح «أسئلة جديدة»، وهو لم يتردد في القول بأن «التأريخية الألمانية» التي ظلت الفلسفة السائدة أمداً طويلا خارج العالم الشيوعي» قد حل محلها غيرها «لأن

---

(٦) انظر المقدمة وفصل «حيرة المؤرخ» اللذين كتبهما بلومب في الكتاب الذي أشرف على نشره «الأزمة في الإنسانيات» (١٩٦٤) ص ٩، ٢٤، ٤٤

(٧) كيتسون كلارك «المؤرخ الناقد» (١٩٦٧) ص ٢١، ١٩٣

تقدم البحوث التاريخية ذاته أثار التساؤلات عن كثير من نتائجها الموثقة[٨] ».

ومهما كانت النظرة التي نتبناها عن الخلافات في العالم التاريخي اليوم، فإنه من الواضح أنها كانت لها نتيجتان:

**الأولى**: وهي من المؤكد اتجاه لن يتبدل، هي أن التاريخ أصبح تقنياً معقداً جداً ولم يعد بمقدور أحد الافتراض بأن المؤرخ لم يعد يحتاج غير التطبيق العلمي.

**والثاني**: هو أن تحدي التفكير التقليدي نشط الدراسات التاريخية في وقت بدت، فيه وكأنها سائرة في الطرق القديمة. لقد بدأ التاريخ يتحرك من جديد، بعد فترة من الثبات التي يمكن وصفها بالجمود، وقد ظهرت دوافع جديدة، واتجاهات ونظرات تدفعه نحو وجهات جديدة. إن البحث الحالي سيقتصر على معالجة هذه التطورات بتعابير عامة، وأنّ مراعاة ضيق المجال سيمنعنا من محاولة القيام بوصف تفصيلي لبعض الأعمال الخاصة للمؤرخين في كل بلد. إن بحثنا قد يخدم أغراضاً عملية إذا قدّم أساسا يقيم عليه المؤرخون في كل مكان مناهجهم الخاصة. إن الإدراك بأنه قد جاء الوقت لمعالجة جديدة لمشاكل التاريخ ومادته، تتجاوز الاختلافات في الايديولوجيات والبينات، وان التقنيات والطرق الجديدة تقف متحدية المؤرخين في كل قارة وفي كل جو سياسي، وانّ مؤرخي اليوم تختلف إجاباتهم عن إجابة من سبقهم، كما أنهم يسألون اليوم أسئلة مختلفة. لقد تبدل نطاق التاريخ الذي يرونه ولم يعودوا مكتفين بالصيغ التي كانت مقبولة قبل ثلاثين أو خمسين سنة.

---

(٨) إلتون: « ممارسة التاريخ » (١٩٦٧) ص ٢٣-٢٤

obeikandl.com

# التاريخ في النصف الاول من القرن العشرين

إنّ الاتجاهات الجديدة في كتابة التاريخ وبحوثه لا تقدّر حق قدرها الا إذا نُظرت في النطاق الاوسع من تطور النظرية والممارسة التاريخية منذ نهاية القرن التاسع عشر، لأن ما نشهده اليوم هو رد فعل على الأقل للجيل الناشىء من المؤرخين، ضدّ ذلك النوع من التاريخ ومن الأفكار التاريخية التي سادت قبل سنة ١٩٤٥، وأبرز ما يميز الوضع الحاضر، ولعل الأهم للتطورات المقبلة للدراسات التاريخية ـ هو الميل إلى مناقشة المقولات الاساسية التي تحكمت في عمل المؤرخين في النصف الاول من القرن العشرين.

اعتمد المؤرخون في النصف الأول من القرن العشرين، في طرق بحثهم وفي فرضياتهم النظرية على أسلافهم من مؤرخي القرن التاسع عشر، لقد ساروا في تقليد مستمر يرجع في المانيا إلى رانكه ووايتز، وفي فرنسا إلى ميشليه وفوستيل دي كولانج وسوريل، وفي انكلتره الى ستوبس وجاردنر، وفي روسيا الى كلوجيفسكي وبعد الثورة الى بكروفسكي تلميذ كلوجيفسكي. ففي السنوات السابقة لسنة ١٩١٧، عندما كان أثر الماركسية على أفكار المؤرخين الباحثين لا يتجاوز الحواشي والأطراف، كان أعنف النقاش محتدماً بين المدرسة الوضعية متمثلة بكومت وباكل، وبين المثالية كما تتمثل في درويسن وريكارت ووندل باند، أما في إنكلتره فقد تجدد احتدام الجدل في العقد الأول من القرن الجديد بنقاش حي، رغم أنه عقيم الخاتمة، بين ج.ب بيوري و ج.م. تريفليان[٩]. غير أنه كان آخر شرارة في

---

(٩) إن النقاش بين بيوري وتريفليان، لخصه مع إيراد النصوص، س.هـ وليامز في كتابه «المؤرخ الحديث» (١٩٣٨) انظر: تريفليان «كليو: آلة المعرفة، ومقالات أخرى» (١٩١٣).

العواطف القديمة، فلما انتهى القرن التاسع عشر وبدأ القرن العشرون، أمكن الوصول عموماً إلى توفيق متميز. وقد قبل المؤرخون من الناحية النظرية موقف المثالية بتمييزها الصارم بين التاريخ والعلم، وبتأكيدها على الإلهام باعتباره السبيل النهائي للمؤرخ في تفهم الماضي، ولكن من الناحية الواقعية كانت طريقتهم في البحث قائمة على فرضية الوضعيين بأن الغرضين الرئيسين في البحث التاريخي هما كشف «حقائق جديدة». وتقليل الخطأ عن طريق تطبيق «النقد التاريخي» وقد تم الوصول إلى هذا التركيب القلق، حسب ما تذكره الرسائل التي تزايد ظهورها عن الطريقة التاريخية، بتقسيم العمل التاريخي إلى خطوات متعددة: جمع المادة وتحضيرها حيث سادت الفرضيات الوضعية ثم تفسير النتائج وعرضها حيث تتحكم شخصية المؤرخ ومدى نفاذ بصيرته.

إن ظهور الكتب التدريسية التي ترتب الحقائق المثبتة في البحث النقدي، وتنقلها من جيل إلى جيل دون تبديل كان ظاهرة مميزة للوضع الذي ساد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي تشير إلى تحرر التاريخ وبروزه كعلم قائم بذاته، وأشهر هذه الكتب وأكثرها أثراً هو كتاب لانجلوا وسينوبوس الذي ظهر سنة ١٨٩٨[١٠]، وكانت دراسة التاريخ تنظم فيها على نمط الاحتراف، وبهذا التخصص المتنامي كان من الطبيعي أن لا تصبح فنون البحث موضوعاً للتدريس في الجامعات وإنما للكفاءة العلمية أيضاً.

والظاهرة الثانية المميزة للأحوال الجديدة هي محاولة جمع ثمار التاريخ النقدي الجديد الذي تثبتت مكانته في العقد الذي تلا وفاة ميشليه سنة

---

(١٠) لأنجلو وسينوبوس «مقدمة للدراسات التاريخية» (١٨٩٨) وقد سبقه في ألمانيا كتاب بيرنهايم «كتاب مدرسي لطريقة البحث التاريخي (١٨٨٩) ومن الضروري أن نقارن الكتب الحديثة مثل كتاب هالفين «مقدمة للتاريخ» (١٩٤٨) نابهولتز: «مقدمة لدراسة التاريخ الوسيط والحديث» (١٩٤٨) أو كتاب هالكن «مقدمة في النقد التاريخي» (١٩٥١) حيث نجد أن هذه الكتب الحديثة لا تختلف كثيراً في مادتها عن أشباهها مما ألف في القرن التاسع عشر.

١٨٧٤ ، وذلك لتقدّم للأجيال التالية أساساً مكيناً للمعرفة المثبتة. ومن أقدم وأبرز الأمثلة على المحاولات هي «التاريخ العام» الذي أشرف على طبعه لافيز ورامبو بين سنتي ١٨٩٣ و ١٩٠١ ، غير أن خير مثل على هذا النوع من البحث والكتابة في التاريخ هو «تاريخ كمبردج الحديث»، وقد خططه اللورد اكتون، رغم أن المجلد الأول لم يظهر إلا بعد وفاة مخطِّطه سنة ١٩٠٢ وهو مهم لا لأنه خطط له أن يكون مشروعاً قائماً على تعاون دولي، ولكن أيضاً، لأن اكتون بتربيته وأساسه الألماني، كان مؤهلا بصورة فريدة لسد الثغرة بين المثالية و «الوضعية» وأن يضع تحت سقف واحد نتائج فكر وممارسة الألمان والأوربيين الغربيين في التاريخ. لقد أريد لتاريخ كمبردج الحديث أن يكون خاتمة ما تم من تقدم في القرن التاسع عشر، وأن يكون خريطة أساسية وبوصلة موجهة للقرن القادم، كما قال اكتون[١١].

قبل اكتون مع تحفظات قليلة، المقولات الأساسية لفلسفة «التأريخية»[١٢] غير أنه في نفس الوقت لم يخامره شك بأن التاريخ «علم تقدمي» وأننا لم نصل بعد الى تاريخ نهائي، أو قاطع، ولكن الوصول إليه غير بعيد، إذ بنتيجة فتح الوثائق الأوربية أصبحت كافة المعلومات قريبة المتناول، وصارت كل مشكلة قابلة للحل؛ ويرى اكتون أن النقد المتماسك هو الصفة الأساسية للمؤرخ، فإذا حققنا ذلك، فلا ريب في إمكان الوصول إلى رواية لمعركة واترلو ترضي كلاً من الفرنسيين والانكليز والألمان والهولنديين على السواء، وقد حُذِّر المساهمون في كتابة «تاريخ كمبردج الحديث» من الافصاح عن بلدهم أو دينهم أو حزبهم، لأن هدفهم الوحيد هو «تقديم المعرفة الصحيحة»، وهذه الملاحظات تكشف المنابع الأساسية لفلسفة اكتون في التاريخ، فهو يرى أن التاريخ هو «سجل الحقائق التي تكشفها الخبرة» وأن

---

(١١) «تاريخ كمبردج الحديث»: أصوله، تأليفه، إنتاجه» (١٩٠٧) ص ٢

(١٢) كوجان: أكتون عن التاريخ (١٩٥٤) الفصل الأول. انظر «منوعات التاريخ» (١٩٥٦) ص ١٤٦ الذي أشرف على طبعه شتيرن.

غرضه عملي بالدرجة الأولى، وكان يراه أداة عمل وقوة تمتد إلى عمل المستقبل[١٣] وهو في هذا الكلام يعبر عن أبناء جيله.

قد يكون من السهل اليوم انتقاد هذه العقيدة المبسطة في التاريخ، ولكن هذا الانتقاد قد يكون ظالماً وقصير نظر. إننا ننسى بسهولة مدى جدة تقنيات النقد التاريخي ومدى حداثة الانتصار على المعميات (كما أظهرت ذلك خبرات اكتون نفسه)، ومدى قصر الوقت الذي تيسرت فيه الوثائق للباحثين، إن «زيادة المعرفة المضبوطة» لم تكن في أيام اكتون حلماً بعيد التحقيق، والحق أن المعرفة ازدادت بسرعة هائلة، وكانت كمية الانتاج كبيرة في أوائل القرن العشرين، ومن الخطأ أن نقلل من أهمية انجازاتها؛ والواقع أن الشكوك لم تظهر إلا عند الجيل التالي ـ الجيل الذي عاش بعد الحرب العالمية الأولى ـ وفي النصف الثاني من الفترة التي امتدت بين ١٩١٩ إلى ١٩٣٩، وهي لم تظهر من التساؤل الفلسفي، أو من الأحوال المتبدلة لعالم ما بعد الحرب رغم ما لهذه من دور محدود وإنما ظهرت من سرعة وطبيعة الانجازات ذاتها.

من الضروري أن نلخص بايجاز العوامل الرئيسية التي اضعفت، إن لم يكن نسفت، الايمان بالتاريخ الذي كان ظاهرة بارزة في السنوات الأولى من القرن العشرين، فقد كان أهم ما في الممارسة نمو الشكوك من داخل الحرفة التاريخية ذاتها حول الوجهة التي يسير اليها، وقد تشجع مؤرخو الجيل التالي بـ ج.ب بيوري، الذي تلا اكتون في كمبردج، في الاعتقاد بان «اكتمال جمع أصغر الحقائق عن تاريخ الإنسانية سيخبر في النهاية[١٤]»، فاندفع هؤلاء المؤرخون في البحث عن التفاصيل وجمعها، وكانوا واثقين أنَّ عملهم مهما كان

---

(١٣) انظر عن آراء أكتون رسالته للمساهمة في تاريخ كمردج الحديث، ومحاضرته الافتتاحية لدراسة التاريخ، وقد طبعت كلتاهما في كتاب «محاضرات عن التاريخ الحديث» (١٩٠٦).

(١٤) بيوري: «مقالات مختارة». طبعها تمبرلي (١٩٣٠) ص ١٧.

اختصاصياً، سيؤدي إلى نتائج عملية. ولا يشك أحد في المستوى العالي من المعرفة والعمل والذكاء الذي بذل في هذه المشاريع، ولكن هل كان المحصول موازياً دائما للجهد الذي بذل فيه؟ فكثيراً ما ظهرت النتائج مجرد تكديس لمادة ضخمة مضطربة تقف بوجه أي تركيب، وفي الثلاثينات أخذت تتزايد الشكاوي من «المبالغة في الاحتراف» و «فقدان الرؤية» في البحث التاريخي الذي لم يعد في الغالب سوى تصيد متحذلق للتافه[١٥] يضاف إلى ذلك أن كثيراً من عمل مؤرخي ذلك الجيل اقتصر على نقد أو تحوير أو دحض عمل من سبقهم. وقد يكون لعملهم هذا قيمة بذاته، غير أنه لم ينسجم مع تصور اكتون للتوسع التدريجي في معرفة الحقائق المعتمدة، وبدلاً من ذلك أدى إلى أن تصبح كتابة التاريخ عملية دائرية تشبه الكلب الذي يريد اصطياد ذيله. ومن المؤكد أنها تثير الشكوك في مَثَل اكتون الأعلى «للتاريخ النهائي». وهذه النتيجة التي تبدو غير صحيحة في الظاهر، لتزايد المعرفة التاريخية أدت الى التعقيد والحيرة بدلا من أن توضّح وتثير، كما كان الحال في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويبدو أن المؤرخين اندفعوا في أحد جوانب تعاليم بيوري ونسوا الجوانب الأخرى، وهي تحذيره من أنّ «اية مجموعة من الحقائق ليست لها أية أهمية نظرية ما لم نستطع تقدير ارتباطاتها الحيوية بالنظام العام للواقع»[١٦].

وبجانب هذه الاعتبارات العملية، هناك أسباب أخرى جعلت عقيدة اكتون في «التاريخ التقدمي» ركيكة، ومن هذه الاسباب هو الغيوم العاصفة للحرب العالمية الأولى، فقد تفكك المؤرخون بعد سنة ١٩١٤ وأصبحوا شيعاً وفرقاً متناثرة، يفسر كل منهم «حقائق» التاريخ في ضوء تقاليده القومية الخاصة، فكان من الصعب التفكير في المؤرخين كعصبة دولية من العلماء المتجردين عن الأغراض والأهواء. لقد كانوا جميعاً يناضلون من أجل

---

(١٥) بوويك «المؤرخون المحدثون ودراسة التاريخ» (١٩٥٥) ص ١٩٢

(١٦) بيوري: المصدر المذكور أعلاه ص ٤٧

« الحقيقة المجردة، غير أنه في نفس الوقت انهارت ثقة توت بأننا نكون في منتصف الطريق إلى حل أية مشكلة إذا تتبعنا آثارها من مرحلة إلى أخرى عبر العصور[١٧] »، وتحطمت بعد انتهاء الحرب حين وضعت بعد معاهدتي فرسايل وتريانون، وجها لوجه أمام الحيرة التي لا منفذ منها للقوميات في أوربا الشرقية، ولكن الأهم هو أن محاولة التوفيق بين « الوضعية » و « المثالية » بتقسيم العمل باءت بالفشل، فقد اكتشف أن المفترضات المثالية للتأريخية الألمانية لا يمكن أن تنحصر بالمراحل الاخيرة من عمل المؤرخ، وأنه عند تطبيق نقد المثاليين على مادة التاريخ وطرق بحثه، فان التبجح بالحقيقة والتجرد يصابان بلطمة قاتلة وقد قال فوستيل دي كولانج: « لست أنا الذي أتكلم، وإنما التاريخ هو الذي يتكلم بواسطتي » غير أن الاعتقاد، كما يقول رانكه، ويشاركه في ذلك اكتون « بإمكان إطفاء الذات » قد ضعضعه إصرار ديلثي على ضرورة إدخال سيكولوجية المؤرخ في أي فهم للماضي، وإذا كان قول بيوري المشهور « إن التاريخ علم، لا أكثر ولا أقل » قد ضعضع تحليل ديكارت النقدي للاختلافات بين التاريخ والعلوم الطبيعية في المنطق والطريقة، فان « حقائق » التاريخ لم تعد « حقائق » اطلاقاً، وإنما أصبحت سلسلة من الاحكام المقبولة، وأصبح وجود الحقيقة في التاريخ، وهي التي عدها الجيل السابق أمراً مسلماً به، تبدو واحدة من مشاكل الطبيعة المعرفة التي لم تحل، والتي يرى البعض أنه لا يمكن حلها[١٨].

وهناك عامل آخر سنعود إليه، هو توسيع نطاق التاريخ، فإن علوم الاركيولوجيا والأنثربولوجيا الجديدة سحبت آفاق المؤرخ إلى قرون أقدم، وأجبرته على توسيع نظرته وإدراكاته. كما أن التشكك المتنامي في كفاية

---

(١٧) توت « مكان العصور الوسطى في تدريس التاريخ » (ص ٦) المنشورة في مجلة (التاريخ) مجلد ٨ (١٩٢٣).

(١٨) انظر: منوعات التاريخ « الذي أشرف على طبعه شتيرن (١٩٥٦) ص ٢٠-٢١-٢٥-٢٦).

اقتصار البحث على الحقائق، أدخله، من جهة أخرى، في سلسلة من التصفيات المتميزة. فقليل من المؤرخين منذ زمن رانكه حتى عهد اكتون شكّوا بان الخيط الرئيسي للتاريخ هو السياسة، وبأنه لما كانت الدولة هي الأداة الرئيسة في التبدل التاريخي، فإن واجب المؤرخ هو تثبيت الحقائق عن تطورها، ولكن بعد سنة ١٩١٧، حين أصبحت الماركسية عاملاً مهماً في التفكير التاريخي، لم تعد مكانة التاريخ السياسي الأولى بمنجاة من الشكوك. ألم يكن عمل الحكومات في الواقع هو استجابة للتيارات الاقتصادية العميقة أو رد فعل عليها؟ هل يمكن فهم مجرى التاريخ إلا على أساس صِراع القوى الاقتصادية والصور التي تفرضها النظم الاقتصادية؟ أما الدافع الثاني فقد جاء من جانب التأريخية الألمانية، فإذا كان، كما قال سِمِّل ديلثي، لا مناقشة في معرفة المؤرخ «الحقائق» بشكلها التطبيقي، وإذا كان الأصل الوحيد في فهم الماضي هو أن «يعيش» فيه في ذهنه الخاص، فلماذا إذاً يحصر نفسه في الحوادث السياسية؟ ألا تلقي روايات بلزاك مثلا ضوءاً على الأحوال الاجتماعية في عهد عودة الملكية إلى فرنسا، لا يقل عما تلقيه الوثائق الجافة المأخوذة من السجلات؟ والأهم هو أليس الاهتمام الأساسي للمؤرخ هو ليس في حقائق التاريخ الفجة أو مجرد حوادث الماضي، وإنما في الأفكار التي عاش فيها الناس، وخاصة في مناخ الأفكار التي كان يعمل فيها رجال الدولة والسياسيون؟ لقد أصبح فردريك مانيكه في المانيا مؤسس مدرسة قوية للتاريخ الفكري سرعان ما امتد أثرها إلى إنكلترة والولايات المتحدة.

وبانتقال التأكيد الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والسيكولوجية اتسع ميدان عمل المؤرخ. ولكن النتيجة هي الزيادة في تعقيدها، وإلى أن تقصى إلى المستقبل البعيد مؤملات النتائج العملية التي الهمت المؤرخين من جيل اكتون. والحق أن عدداً من المؤرخين في ذلك الزمن أنكروا أن تكون للتاريخ أية فائدة «عملية»، وادعوا، بدلاً من ذلك أن واجبهم الوحيد هو دراسة الماضي «من أجل الماضي فحسب». والواقع

أن المؤرخ الإنكليزي ت.ف.توت كان يعبر عن العقيدة السائدة بين رجال جيله عندما كتب في سنة ١٩٢٠ ينتقد أسلافه «ويقول»: إننا نفحص الماضي لا لاستنباط الدروس العملية السياسية، وإنما لنجد ماذا حدث بالفعل[١٩].

إن خير ما يبين الطريق الذي سار فيه التاريخ في النصف الأول من القرن العشرين، في أوربا الغربية على الأقل، هو في مقارنة «تاريخ كمبردج الحديث» الذي طبع بين سنة ١٩٠٢ و ١٩١٢، «بتاريخ» كمبردج الحديث الجديد الذي ظهر المجلد الأول منه سنة ١٩٥٧، وأوضح ما نلاحظه هو أنه بعد انقضاء خمسة عقود من الزمن تبخرت ثقة اكتون وإحساسه بالغاية. فروح المقدمة العامة للناشر الجديد تتعارض كلياً مع تلك التي كتبها سلفه، فعند مناقشته المشاكل التي تكمن في صميم عمل المؤرخ فإن النبرة التي يأخذها السير جورج كلارك هي نبرة غنوسطية متراجعة، وتظهر المسألة الأساسية في «غايات المؤرخ» في سلسلة من ملاحظات عادية خالية من المحتوى الفلسفي[٢٠]، وهو يبعد عقيدة اكتون في «التاريخ المحدد» باعتبارها وهماً وخيالاً، ويقول إن «المؤرخين من الجيل التالي[٢١]» لا يبحثون عن أي أمل من هذا النوع، وهم يتوقعون أن يتكرر التبدل على عملهم في المستقبل. إنهم يرون أن معرفة الماضي تأتي خلال عقل واحد أو أكثر من العقول البشرية، وأنها قد سبقتهم، ولذلك لا يمكن أن تتكون من ذرات أولية لا شخصية لا يمكن تبديلها. إن الكشف يبدو لا نهاية له، وإن بعض العلماء القلقين يلجأون إلى التشكيك، أو على الأقل إلى الاعتقاد بأنه مادام في كل الأحكام التاريخية أشخاص ووجهات نظر، فكلها متكافئة في جودتها، وأنه لا توجد حقيقة تاريخية مجردة[٢٢].

---

(١٩) تاوت «فصول في التاريخ الإداري لإنكلتره في العصور الوسطى» ج ١ (١٩٢٠) ص ٧.

(٢٠) «تاريخ كمبردج الحديث الجديد» ج ١ (١٩٥٧) ص ٢٨-٢٩.

(٢١) أعلاه ص ٢٤-٢٥

(٢٢) بوويك: «المؤرخون المحدثون..» (المذكور أعلاه (١٩٥٥) ص ٢٠٢.

إذا اعتبرنا «تاريخ كمبردج الحديث» الجديد ممثلاً للتيار الواسع في الكتابة والبحوث التاريخية، فإن الانطباع الذي يولده هو أن منتصف القرن العشرين يمثل «العصر الفضي الاسكندري» بصلابته ومسؤوليته وإنتاجيته ـ أو قل فيض إنتاجه ـ غير أنه خزنٌ للمعرفة لذاتها مع قلة إدراك للغاية أو الوجهة، لقد كانت إعادة الكتابة انعطافاً محكماً وعلمياً أكثر منه إعادة تقييم جريئة، أما طموحاتها فلم تمتد إلى أكثر من «مجرد قول ما هو معروف حالياً، وامتحان تلك المعرفة من وجهات نظر متعددة، ثم ربطها بالمعارف الأخرى»، وقد يعتبر هذا هدفاً جديراً بالاحترام، غير أنه يصعب وصفه بأنه مُتَحَدٍّ. وعند سنة ١٩٥٧ كان التاريخ ينظر إليه كحرفة وليس كعلم، وأصبحت الخمسون سنة تعتبر الحد لكفاءة أي مؤرخ. والنتيجة هي انغمار في مشاكل فنية ضيقة ذات طبيعة حِرَفية لا تهم سوى المؤرخين المحترفين الآخرين، والناقد الذي يصف النصف الأول من القرن العشرين بأنه «الزمن الذي فقد فيه معظم المؤرخين مؤقتا سيطرتهم عليه[٢٣]»، وأصبح يتهم بالمبالغة، غير أنه يصعب الادعاء بأن نقده كان خارجاً عن الصدد، وهو على الأقل قول جدير بالدراسة ـ كما قال مؤرخ انكليزي سنة ١٩٦٤ ـ أنه في نهاية فترة من مثل ذلك النمو العظيم ازدادت بين المؤرخين أنفسهم الشكوك وعدم الرضا في التاريخ اكثر من أي وقت مضى[٢٤].

---

(٢٣) كيث توماس «الأدوات والعمل» ص ٢٧٥ في «طرق جديدة في التاريخ (عدد خاص من ملحق التيمس الأدبي ١٩٦٦.

(٢٤) تايلور «التاريخ في عصر نمو» (١٩٦٤) ص ٥ـ٦.

obeikandl.com

# أزمة التاريخية

عندما نبحث عن تفسير للتبدل الذي أصبح واضحاً في الموقف بين سنتي ١٩٠٠ و ١٩٥٠، فإننا نجد أنَّ العامل الذي يفوق كافة العوامل الأخرى، هو أثر مدرسة الفكر التأريخي التي كانت أصولها في ألمانيا. ومن حيث الإجمال، فقد تردد القول: بأن المؤرخين يشكون من المناقشات الفلسفية، وأنهم يقومون بعملهم دون أن يشغلوا أنفسهم كثيراً بالفرضيات الفلسفية عن ما يقومون بعمله، غير أن الفلسفة عندما تطرد من الباب، فإنها تحاول الدخول من الشباك، ومثلما وجدت آراء وكتابات ديلثي وكروشي عدداً كبيراً من المنصتين في العشرينات، فإن طرق تفكير «التأريخيين» أيضاً أثرت آنذاك بصورة متزايدة على الفرضيات اللاشعورية حتى للمؤرخين العاديين الذين لم يكن له شغف في المسائل الفلسفية ويدعون أن بحوثهم عملية.

ومن الطبيعي أن «التأريخية» لم تكن المدرسة الوحيدة للفكر التاريخي في العشرينات والثلاثينات: إذ أنه بعد سنة ١٩١٧ أصبحت الماركسية سائدة في الاتحاد السوفياتي، وأصبحت لها قوة فاعلة كبيرة في الخارج كما لاحظنا من قبل. وفي فرنسا وبلجيكا كانت التقاليد الوضعية القديمة قوية دائماً، وكانت تقف بوجه التأثيرات الألمانية، بل حتى في ألمانيا حاول لامبريخت[٢٥] ثم ايكارت كيهر من بعده، أن يتحررا من فرضيات «التأريخية» غير أن أثرهما على مدرسة الفكر السائدة كان ضئيلاً. أما في الولايات المتحدة، حيث كان أثر المدرسة الألمانية قوياً دائماً. فإن «البراغماطيقية» الأمريكية، أحدثت ردّ فعل

---

(٢٥) عن ملخص لمناقشات لا برخت المزعجة أنظر: شايدر «حلم التاريخ الألماني في المرآة» المنشور في المجلة التاريخية (١٩٥٩ ص ٤٧-٥١) وفي الكتاب الذي طبعه شيدر «مئة سنة من حياة المجلة التاريخية» (وهو عدد خاص من المجلة مجلد ١٨٩، أما عن رفض كيهر فانظر مقدمة وهلر لمجموع مقالات كيهر «مقدمات السياسة الباطنة» (١٩٦٥).

لمصلحة معالجة سوسيولوجية خاصة للتاريخ منذ الأيام التي سبقت الحرب العالمية الأولى[٢٦].

وفي فرنسا تخللت مثل هذه الأفكار أعمال هنري بير والمتعاونين معه في «مجلة التركيب التاريخي» لقد ثار بير على تأكيد «التأريخية» الألمانية على التفرد والفرد، وكان يرى أن التاريخ هو نقطة تنسيق طبيعية للدراسة المقارنة للمجتمع[٢٧]. ولجهود بير في إعادة التوجيه ـ اتصال مباشر بالاتجاهات الجديدة التي أدخلها لوسيان فيبفر ومارك بلوش خلال الثلاثينات على علم التأريخ الفرنسي[٢٨].

كل هذه الاتجاهات الخارجة عن نطاق «التأريخية»، قُدر لها أن تكون ذات أهمية في المستقبل، غير أنه ـ فيما عدا الاتحاد السوفياتي ـ لم تقم إلا بالقليل لممارسة تأثير فيما بين الحربين، بل حتى الاهتمام الجديد لمارك بلوش في التحليل «التركيبي» الذي تجلى في المجلدات التي نشرها عن المجتمع الإقطاعي في سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٠، لم تمارس أثرها الحقيقي إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، حين حدث تبدل أساسي في الأحوال والمواقف: ومن الطبيعي أن «التأريخية» لم تكن عقيدة متماسكة منفردة، فقد جرى تمييز بين «التأريخية» الألمانية وبين «التأريخية» الإيطالية لبنديتو كروتشي[٢٩]، وهو تمييز صائب. ومع هذا فقد كان تأثيرها منحرفاً بشكل أو بآخر، وقد أصبح كولنجوود أباها الروحي في إنكلتره، بل حتى في فرنسا، وهي الموطن

---

(٢٦) انظر: هيربست «المدرسة التاريخية الالمانية في العلم الامريكي» (١٩٦٥ ستراوت «ثورة البراغماطيقية في التاريخ الامريكي» (١٩٥٨).

(٢٧) انظر: بير «التركيب في التاريخ» (١٩١١) «التاريخ التقليدي والتركيب التاريخي» (١٩٣٥) وتقرير بير عن «خطوات طريقي الاصلي منذ سنة ١٩٠٠» (٩٥٠).

(٢٨) انظر جلنسون «علم التاريخ الفرنسي المعاصر» ص ٩ ـ ١٤ المنشور في «البحوث التاريخية في فرنسا منذ سنة ١٩٤٩ الى١٩٦٥»(١٩٦٥).

(٢٩) انظر: أنتوني: «من التاريخية الى علم الاجتماع» (١٩٤٠)، روسي «التاريخية في الفلسفة المعاصرة» (١٩٦٠).

الأصلي للوضعية أحرزت تقدماً سريعاً عن طريق تأثير كتاب أمثال ريمون أرون وهنري مارو[٣٠]. وفي إسبانيا حيث كان أثر المثالية الألمانية قوياً منذ سنة ١٨٩٨، ساعدت أفكار ديلثي على صياغة أفكار أورتيجا وآراء مؤرخين أمثال: إميريجو كاسترو، ثم وجدت «التأريخية» طريقها من إسبانيا إلى أمريكا اللاتينية[٣١].

ليس هنا المكان لمناقشة طبيعة «التأريخية» أو تاريخها الطويل وتطورها، أوعرض ما لا يشك أحد في إنجازاتها، فلا ينكر عاقل[٣٢] أنها كانت تمثل في أيام عظمتها ردّ فعل مبرر وسليم على المبالغة في الفلسفة «الطبيعية» و «العلمية» التي كانت تظهر في الكتابات الايجابية[٣٣]، غير أننا نهتم بأثرها خلال فترة ما بين الحربين، وهو تأثير يتفق الجميع على أنه كان سلبياً وليس ايجابياً. لقد كان «التأريخيون» الألمان محقين في إظهار عدم كفاية القواعد العملية التطبيقية، التي هرج بها وكأنها «علم التاريخ» من كتب أمثال: مقدمة لانجلو وسينويوس. وكما قال ي.هـ.كار: إن هذا النوع الذي أراد تحقيقه من النقد الرَّسمي والدقة هو واجب وليس منّة، إنه شرط لازم «لعمل المؤرخ» ولكنه ليس واجبه الأساسي، فهو لا يزيد مثلاً على كونه الواجب الأساسي للجيولوجي أو العالم بالصخور[٣٤]، والمشاكل الحقيقية لا تبدأ الا عند الوصول إلى هذا. وإن فضل سميل وديلثي يرجع إلى لفت النظر إليها.

---

(٣٠) كولنجوود «فكرة التاريخ» (١٩٤٦) آرون «مقدمة لفلسفة التاريخ» (١٩٣٨) وترجمته الانكليزية (١٩٦١) مارو «عن التعرف التاريخي» (١٩٥٤).

(٣١) انظر اورتكاي جاسيه «التاريخ كنظام» و «جويلرمو دلتاي وفكرة الحياة» وقد نشر البحثان في كتاب «المجموعة الكاملة» مجلد ٦ (الطبعة الرابعة ١٩٥٨). انظر مارافال «نظرية السيف المقدس التأريخية (١٩٣٨).

(٣٢) لقد تمت دراسة الموضوع بشكل مستوعب في ثلاثة كتب حديثة: كون «فلسفة التاريخ في القرن العشرين» (مجلدان ١٩٦٤) براندس «التاريخية الأيديولوجية»، أنجرس «الفكرة الالمانية عن التاريخ» (١٩٦٨ ويكفي أن نشير إلى هذه البحوث المعتمدة).

(٣٣) انظر من حيث العموم: كون «الوضعية في علم الاجتماع. دراسة تاريخية» (١٩٦٨).

(٣٤) ي.هـ. كار «ماهو التاريخ» (١٩٦١) ص ٥

وقد قيل: «إنّ المشاكل المركزية في طريقة البحث والمعرفة في التاريخ، هي التعلّق بحقيقة كون المعرفة المجرَّدة للماضي، لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الخبرة الشخصية للباحث[٣٥]». وان فشل سمبل وديلثي، وتروليتش ومابنكه اللّذَين تلاهما، يرجع إلى عدم تمكنهما من حل الانقسام الأساسي. إن المدرسة التأريخية الألمانية الأولى قد نفذت من «النسبية» بالاعتقاد الراسخ بحقيقة ميتافيزيكية وراء المعرفة التأريخية، ولكن يمكن الوصول إليها. غير أن هذه العقيدة انقرضت في العشرينات، ومن الغريب حقاً أن يكون ديلثي الذي قدمت غايته الواضحة أساساً فلسفياً راسخاً للتأريخ، وهو الذي ضعضع بصورة حاسمة أساس علم التأريخ الغربي بإثارته الشكوك من إمكانية التأريخ «العلمي» وبتمجيده البصيرة. ولا ريب في أنّ هذا لم يكن هدفه، وإنما جاء نتيجة النقد الذي وجّهه هو وريكارت وسميل، ومن الأمور الأساسية في النظرة التأريخية هي التمييز بين الطبيعة والروح، وخاصة بين ما يدعى «عالم الطبيعة» و «عالم التأريخ» أي بين العالم الذي تتعامل معه العلوم الطبيعية، والعالم الذي يدرسه التاريخ، فقد قيل إنّ العلوم الطبيعية تبحث في الثابت وفي ما يتكرر حدوثه منذ الأزل، وفي المبادىء العامة، أما التاريخ فيهتم بميدان التفرد، والروح والتبدل. فالأول خاص والثاني عام، وهذا الإختلاف الأساسي يفرض طرقاً مختلفة. فطرق العلوم الطبيعية القائمة على المطلق والتنظيم لا تلائم دراسة التاريخ، حيث إن التاريخ يواجه الأفراد والجماعات التي كانت يوماً ما حية ثم لم يعد بالإمكان إدراك شخصياتها المتفردة إلا بممارسة الفهم التبصري للمؤرخ.

إن المسألة الفلسفية الأساسية التي أثارتها «التأريخية» ثم ازدادت تعقيداً عندما روعي أن المؤرخ منغمر بنفسه في التاريخ، ولا يستطيع أن يقف خارجه أو ينظر إليه بتجرد، أجل إنّ هذه المسألة هي فيما إذا كان يمكن الوصول إلى العالم التاريخي بالبصيرة والالهام بالطريقة التي كانت يعتقد بها

---

(٣٥) انظر «منوعات التاريخ» الذي أشرف على طبعة شتيرن (١٩٥٦) ص ٢٥.

ديلثي، أو فيما إذا كان يجب ان تفترض، كما قال كَنْت عن العالم الطبيعي «وإنّ حقيقة الأشياء بذاتها لا يمكن أن تعرف»، غير أننا لا نبحث هنا في المشاكل الفلسفية التي تدخل في «التاريخية» وإنما في نتائجها العملية على عمل المؤرخ اليومي، وهذه يمكن إجمالها في خمسة أمور رئيسية هي:

أولاً: إنّ «التأريخية» بإنكارها المعالجة المنظمة للتاريخ، وبإعطائها الأسبقية للإلهام والبصيرة، فتحت الباب فعلياً - إنْ لم يكن بالضرورة نظرياً -[٣٦] إلى نظرة شخصية ونسبية.

وثانياً: أنّها شجعّت اهتماما ذا جانب واحد في كل حالة أو فرد، على حساب التّعميم، أو محاولة كشف العناصر العامة من الماضي.

وثالثاً: أنّها كانت تعني الانغمار في تفاصيل مضنية، وكيف يستطيع مؤرخ بغير ذلك أن يأمل الوصول إلى كل ظل أو صوت للفردية؟

ورابعاً: أنها أدت إلى دراسة الماضي «لذاته»، أو كما قال أحد كبار المدافعين المحدثين عن «التاريخية»[٣٧]: إن الهدف الوحيد للتاريخية هو أن تعرف وتفهم خبرات الإنسان في الماضي.

وأخيراً أنها أيدت الاعتقاد بأن جوهر التاريخ هو أن يسرد ويروي الحوادث، وما يلازم ذلك من مقت السببية أو ما دعاه مارك بلوش مرة «عبادة صنم الأصول»[٣٨].

إنّ التناقض الأساسي في صميم «التاريخية» - وكذلك السبب الأساسي في عدم كفايتها الفكرية - يكمن في محاولتها وضع إيمان إيجابي في كون ذي

---

(٣٦) لقد حاول عدد من المؤرخين الألمان (مثل هرزفيلد في مقدمته لمؤلفات ما ينكه ج ٥ ص ١٦) أن يدافع عن «التاريخية» من تهمة «الفكر التاريخي النسبي» غير أني لم أجد حججهم شديدة الإقناع. ومهما كان الوضع النظري، فمن الصعب إنكار أن النسبية كانت في غالبية الحالات نتيجتها العملية.

(٣٧) وود «الحرية والضرورة في التاريخ» (١٩٥٧) ص ١٥.

(٣٨) بلوش: «اعتذار للتاريخ (١٩٤٩) ص ٥

معنى على النسبية التاريخية[٣٩]، وكان ترولیتش أعظم من أدرك الخبرة بدقة، غير أنه لم يستطع أن يجد لها مخرجاً، فكانت النتيجة فوضى أخلاقية وفلسفية، وهي النتيجة المنطقية للادعاء بأن كافة القيم والمعارف، هي عرضة للوضعية التاريخية التي تظهر منها. إنّ المدرسة التاريخية بتأكيدها على أن موضوع التاريخ هو التفرد في كافة النشاطات الانسانية، أقصت إمكانية أية مساهمة حقيقة يمكن أن يقوم بها المؤرخون في معالجة علمية لقضايا طبيعة الانسان، أو لإحساس التاريخ البشري أو بوجهته، وبدلاً من ذلك، فإنها ولدت نتاجاً واسعاً من «مؤرخين تاريخيين»، أي مؤرخين قصروا اهتمامهم على التاريخ من أجل التاريخ فقط ـ مؤرخون كانوا يرون كما يقول مارك بلوش: إن أساس التاريخ هو سلبياته بقدر إمكانياته[٤٠].

قليل من الناس اليوم ينكر عندما ينظر إلى سنوات ما بين الحربين، أنّ «التأريخية» جعلت البحث التاريخي مجدباً جداً، عندما رفضت اعتبار المسائل النظرية الكبرى التي تواجه الانسانية غرضاً مشروعاً للدراسة التاريخية. إنّ عبادة التاريخ الذري الخاص، وعبادة الماضي «كغاية لذاته» وقطع الخيط بين التاريخ والحياة، وإنكار إمكانية التعميم في خبرات الماضي، والتأكيد على تفرد الحوادث، قطعت كلها الصلة لا مع العلم فقط، بل ومع الفلسفة أيضاً. لقد كتب أحد النقاد[٤١]: «كلما ازدادت محاولاتنا لسبر المعاني اللامتناهية للخاص، كلما أبعدنا كل ما يبدو ذا معنى من الخاص»، ومن الطبيعي أنه كان، ولا يزال، طلباً شعبياً حتى لو كان قصة يجاد سردها، وإن كثيراً مما أنتجه المؤرخون بشكل تراجم، أو تواريخ ومعلومات تسرد أخبار المعارك والحملات السياسية، ساعد على إشباع هذه المتطلبات. ولكن في المستوى الأعلى لا تزال الاتهامات التي وجهها «باكل» للمؤرخين منذ قرن

---

(٣٩) انظر عما يلي: إيجرس، المذكور اعلاه (١٩٦٨، ص ١٣، ٢٧٠، ٢٨٥، ٦)

(٤٠) بلوش: «المذكور أعلاه» ص ١٥-١٦

(٤١) ليون «إرهاب التاريخ» ص ١٦ مقال منشور في مجلة «المستمع» (١٩٥٣).

من الزمان، تحتفظ ببعض قيمتها، فقد كتب «باكل» يقول: «إنّ ضرورة التعميم معترف بها عالمياً في كافة الميادين الأخرى من المعرفة»[٤٢]، غير أن المؤرخين، من جهة أخرى «تسود بينهم فكرة غريبة هي أن واجبهم مجرد سرد الحوادث». وإنهم ينتعشون في بعض الأحيان بتأملات أخلاقية وسياسية» وقد استخلص باكل أن نتيجة ذلك هو «أن التاريخ لا يزال مقصياً بشكل مزر عن كافة الأغراض العليا للفكر الإنساني».

إن هذا العيب لم يكن النتيجة الوحيدة لانتصار التفكير «التاريخي»، ولم يقل عنه أهميه إنكاره الحقيقية المجردة، وتأكيده، كما قال مؤرخ إنكليزي: «إن التاريخ لا يكون صحيحاً» إلا بقدر ما يكون إنعكاساً للماضي من مرآة شخصية الكاتب»[٤٣] فنتيجة «التاريخية» هي أن كل شيء يربط ويحكم عليه ويقدّر حسب علاقته بالزمان والمكان والمضمار والمحيط، ولذلك أصبح «من المستحيل» على المؤرخ أن يفكر بإنسان أسوأ في جوهره من إنسان آخر»[٤٤] وقد استطاع ماينكه أن يبرر «ما يبدو لا أخلاقية إنّية الدولة، على أساس أنه» لا يمكن أن يأتي ما هو لا أخلاقي من صميم الصفة الفردية للكائن[٤٥]. وقد قيل إن وظيفة المؤرخ هي مجرد الكشف عن تحكّم التاريخ في أعمال رجل الدولة ـ وليكن نابليون أو هتلر ـ[٤٦].

إن هذه النقطة لا تبعد كثيراً عن الرأي الذي يقول بان المؤرخين «يدرسون ويكتبون ذلك النوع من التاريخ الملائم لمنظمتهم الخاصة، وإنهم قلما يستطيعون عمل أي شيء إذا كان هذا النوع من التاريخ هو الذي في نفس الوقت اتخذ للحفاظ على النظام القائم»[٤٧].

---

(٤٢) باكل «تاريخ المدنية» الطبعة الجديدة ١٨٥٧ مجلد ١ ص ٣ـ٥.
(٤٣) اوج «هربرت فيشر» (١٩٤٧) ص ١٧٦
(٤٤) بترفيلد «التاريخ والعلاقات الإنسانية» (١٩٥١) ص ١٠٨
(٤٥) ماينكه «المواطن العالمي والدولة القومية» «الطبعة السادسة» ٩٢٢ ص ٩٢
(٤٦) بترفيلد. المصدر المذكور أعلاه (١٩٥١) ص ٧٠.
(٤٧) بترفيلد: «الإنكليزي وتاريخه» (١٩٤٤) ص ١

ومن الواضح أن مثل هذا الموقف يعني عدم الاعتقاد بالتاريخ المجرد، ويظهر أنه يراه مجرد أُسطورة سفسطائية تكتب لتدعم النظام الاجتماعي القائم. وإلا فإن غايات التاريخ، كما تدركها المدرسة «التاريخية»، هي في الأساس شخصية وفردية، «إنها توسع رقعة التجربة الفردية بما تعلمه عن السلوك البشري، وعن الإنسان بالنسبة للأناس الآخرين، وعن التفاعل بين الحوادث والظروف في تأثيرها على مستقبل الفرد والمجتمع[٤٨]، إنها توسع إدراكنا بتفتيح أفكارنا إلى منجزات الأجيال الأخرى والشعوب الأخرى، وبذلك تساعدنا على تقدير حدود نظرتنا الخاصة عن العالم وبالاختصار: إنها تجبرنا على تجنب ضيق النظر»[٤٩]. ودراسة التاريخ أيضاً تظهر أن الأشياء هي أكثر تعقيداً مما تبدو، ولذلك تُعلمنا تجنب الأحكام المبسطة. وأخيراً فإنها تقدم للفرد نظرات نفاذة ومستوى جديداً من الحكمة، ينبغي أن تساعده على إيجاد قيمه الخاصة في عالم متبدل[٥٠] فإذا كانت للتاريخ أية قيمة تعليمية فإن هذه القيمة تُمَكِّن من تعليم الرجال إمكانياتهم الخاصة، وهذا هو ما استنتجه مؤرخ أمريكي بعد فحص واسع[٥١]، لا ريب من أن هذه هي دروس مفيدة، ولكنها تختلف عن مسألة ما إذا كانت بنفسها كافية لتبرير النفقات الكبيرة من المال والجهد التي بذلت على البحوث التاريخية خلال القرن الماضي، إن كل العلوم ـ من الفيزياء الى علم النفس ـ تعنى بتعليم الناس قدراتهم»، غير أن للعلوم الأخرى أيضاً محتوى أكثر إيجابية. لقد قيل لنا: إن القيمة الحقيقية للتاريخ كفعالية إجتماعية، تكمن فيما يقدمه من تدريب وما

---

(٤٨) إلتون «ممارسة التاريخ» (١٩٦٧) ص ٤٨

(٤٩) تريفور روبر «الماضي والحاضر. التاريخ وعلم الاجتماع» (١٩٦٩) ص ٥

(٥٠) انظر ريتر «تأملات حول بعض النتائج الإجمالية والمسائل الأساسية المتعلقة بكتابة التاريخ الحديث» ص ٣٠ المؤتمر الدولي العاشر لدراسة التاريخ. م ٦ (١٩٥٥) انه ليس فطنة لليوم أو الغد وإنما ينبغى ان تكون حكمة دائمية.

(٥١) سافيل «تقدم المؤرخ» «ص ٢٥ في مجلة الباسيفيك التاريخية (١٩٥٨ أو ص ٢٠١ من كتاب سافيل «هل اللبرالية ميتة ومقالات اخرى» ١٩٦٧.

يرسمه من مستويات[٥٢]. غير أن هذا أيضاً أمر لا يقتصر على التاريخ وحده، إذ يمكن الاعتراض على ذلك بحق، بأن علوماً أخرى ـ كالفيزياء مثلا، والرياضيات ـ توفر تدريبا أتقن، وتضع مستويات أحكم للدقة العلمية، فالمسألة التي ينبغي أن تسأل إذاً، هي فيما إذا كان هذا هو كل ما على المؤرخين تقديمه، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي طريق خاص يتميز العلم عن غيره من الأعمال الفكرية.

ليس من العجيب أن تؤدي مثل هذه الاعتبارات، على مر الزمن، إلى الجمود والخيبة، فمن قبل سنة ١٩٣٩ بدأت تعمل كموفية للقناعة، وخاصة بين المؤرخين الفرنسين، حيث إن نصيحة رانكه من وجوب «كشفها كما كانت في الاصل» أصبحت هي الكلمة الأولى والأخيرة للحكمة التاريخية، ولكن ماذا كانت قيمتها عندما أصبح الماضي «كما كان في الواقع» مجرد سراب خادع يبتعد عن المؤرخ كلما تصور في ذهنه أنه اقترب من مسك أطرافه، ومع كل ذلك فإن المؤرخين المستعدين للتنازل عن أفكارهم الموروثة كانوا حتى سنة ١٩٣٩ أقليَّة ضئيلة، بل حتى بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت المفترضات «التاريخية» دون منازع خلال العقد الأول بعد الحرب، ولم يكن هذا بالامر العجيب، إذ أن الرغبة في حفظ الاستمرارية أو إعادتها ومتابعة ما انقطع في سنة ١٩٣٩، كانت رد فعل طبيعياً، أما في المانيا الغربية حيث انقطعت بعنف خيوط الاستمرارية، فقد تعمد في تغذيتها الباقون من الجيل القديم، أمثال جيرهارد ريتر[٥٣] غير أنه منذ سنة ١٩٥٥ بدأ ينضج جيل جديد كان مستعداً لاستكشاف طرق جديدة وخطوط جديدة للبحث، حتى في حالة عدم تعمدهم محاولة الانقطاع عن الماضي. لقد حطمت

---

(٥٢) ألتون: (المذكور أعلاه) ١٩٦٧ ص ٤٩

(٥٣) انظر: ريتر التاريخ الالماني ١٩٥٠ بحث عن علم وقضايا أساسية في علم التاريخ الحديث (المذكور سابقاً) (١٩٥٥) «التاريخ العلمي، والتاريخ المعاصر، وعلم السياسة» (١٩٦١).

الحرب سلطان « التاريخية »، وحطمت في المانيا ذاتها كثيراً من الهيكل المثبت الذي ظهرت فيه « التاريخية »، وأدت إلى إعادة فحص نقدي للمفترضات « التأريخية »[٥٤]، ولكن من حيث العموم لم تلق « التاريخية » التحدي والرفض، بقدر ما لاقت من التجاهل والتجنب، وفي سنة ١٩٥٤ توفي فردريك ماينكه، وهو آخر أستاذ عظيم للتاريخ المثالي الجديد[٥٥]، وكان قد أظهر في أواخر سني حياته تحولاً عن العقائد « التاريخية »[٥٦]، ويمكن اعتبار وفاته سنة ١٩٥٤ نهاية حقبة « فقد انقرضت البراءة الضحلة للفكر التاريخي التقليدي »[٥٧] وبدأ المؤرخون يبحثون بتردد ولكن بوضوح عن طرق جديدة.

---

(٥٤) ايجرس المذكور اعلاه (١٩٦٨) ص ٢٧ انظر ايضاً ج.ج.مومسن: علم التاريخ والجوانب الاخرى من التاريخية» (١٩٧١).

(٥٥) فون سربك « الروح والتاريخ عند الإنسانية الألمانية » ج ٢ (١٩٥١) ص ٢٩٣.

(٥٦) انظر محاضرته عن « رانكه وبوركهارت » (برلين ١٩٤٨)، وفي سنة ١٩٤٢ « فصول ومقالات عن التاريخ » ص ١١ وصف التاريخية التي تحلل ذاتها وتحاول الفهم من دراسة الأصول، بأنها كالحية التي تعض ذنبها.

(٥٧) شايدر « الدولة والمجتمع في عصرنا المتحول» ١٩٥٨ ص ١٨٧ وقد نشرت ترجمته الانكليزية سنة (١٩٦٢) ص ١٤٧.

# الماركسية والتاريخ الماركسي

كان أثر الفكر الماركسي ذا أهمية خاصة من بين العوامل التي مهدت الطريق للثورة ضد «الطريقة التاريخية» المثالية، والنظام الماركسي، كما لاحظ شارل موورازي، هو المعارض الصميم الذي ظهر في الملجأ الأخلاقي للمدعيات الزائفة للمثالية[٥٨]. أما في مضمار تاريخ التاريخ، فإن أهمية الماركسية تقوم أولاً وبالدرجة الأولى على حقيقة كونها قدمت بديلاً مقنعاً للتأريخية وما قبلته من مثالية ونسبية. في وقت كانت فيه الأخيرة تفقد حيويتها، بعد أن تعقدت بمشاكلها الداخلية الخاصة. وقد جرت خلال سنوات ما بين الحربين عدة محاولات، بما في ذلك تفسير كروتشي للتاريخ بأنه «قصة الحرية» وفكرة توينبي عن التاريخ بكونه تعاقب ديانات كبرى[٥٩]، لتثبيت فكرة عالمية يمكن بها تفنيد اعتراف هـ.ا.ل. فيشر المشهور، بأنه لا يستطيع أن يرى أي وزن أو نموذج في التاريخ، سوى «حادثة تظهر تالية لأخرى، كالموجة التي تتبع موجات أخرى»[٦٠]. ولم يفلح أي منها بالاقناع، لأنها جميعاً لم تنجُ من تهمة الشخصية والنسبية[٦١]. والسبب الرئيسي للتأثير المتنامي للماركسية، هو الاقتناع بأنها قدمت الأساس الوحيد المُرضي للتنظيم العقلي لحقائق التاريخ البشري المعقدة. إن الماركسية كفلسفة وكنظرة عامة أثرت على تفكير المؤرخين بخمسة طرق: فبالدرجة الأولى انعكست على إعادة توجيه البحث التاريخي وأثرت فيه مبعدة إياه عن

---

(٥٨) موورازي «منطق التاريخ» (١٩٦٧) ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٥٩) كروتشي «التاريخ كقصة للحرية» (١٩٣٨ وترجمته الانكليزية سنة ١٩٤١ توينبي «دراسة للتاريخ» (١٩٣٤-١٩٦١)

(٦٠) فيشر «تاريخ أوربا» ج ١ (١٩٣٥) ص ٧

(٦١) انظر هيوز هـ. ستيوارت «الضمير والمجتمع» (١٩٥٨) ص ٢٢٦-٢٢٧

وصف الحوادث المعزولة، وخاصة السياسية، ودفعته إلى فحص العمليات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة والبعيدة المدى.

وثانياً: إنها جعلت المؤرخين يدركون الحاجة إلى دراسة الأحوال المادية لحياة الشعوب وتاريخ التقنية والأمور الاقتصادية في العلاقات الصناعية ككل، وليس كظواهر منعزلة.

وثالثاً: إن الماركسية أثارت البحث في الدور الذي لعبته الجماهير في التاريخ، وخاصة في فترات الاضطراب الاجتماعية والسياسية.

ورابعاً: أن فكرة ماركس عن التركيب الطبقي للمجتمع، وبحثه الصراع الطبقي، كان له تأثير واسع وعام على الدراسات التاريخية، كما أنه وجه الانتباه بصورة خاصة إلى دراسة تكوين الطبقات في المجتمع البورجوازي الأول في الغرب، وفي العمليات المشابهة في النظم الاجتماعية الأخرى، وخاصة الرِّق والعبودية والإقطاع. وأخيراً فإن الماركسية كانت مهمة لأنها أثارت اهتماماً متجدداً في المفترضات الأولية للدراسات التاريخية وفي نظرية التاريخ عموماً. فالتاريخ عند ماركس هو عملية طبيعية خاضعة لقوانين محددة، كما أنه رواية كونية كتبها ونفَّذها الإنسان نفسه. وقد أكد ماركس وأنجلز على وجوب عدم اقتصار المؤرخ على مجرد تسجيل التعاقب الزمني للحوادث، وإنما عليه أن يقدم لها تفسيراً نظرياً، مستعملاً لهذا الغرض مجموعة معقدة من الأفكار، وقد أعلنا بقوة ووضوح، إن مثل هذه «المطلقات» لا تقدم منهاجاً ولا نموذجاً يمكن المرء أن يضع فيها الفترات الكبرى في التاريخ»[٦٢]، وبالاختصار فان ماركس لم ينكر قط الطبيعة الخاصة للعملية التاريخية أو لمعرفة التاريخ، فقد كتب[٦٣] «إن التاريخ لا يفعل شيئاً فهو ليس وصياً على كنوز واسعة، ولا مقاتلا في معارك، وهذه كلها لم يفعلها التاريخ، وإنما

---

(٦٢) ماركس وانجلز «الايديولوجية الألمانية» نشره ك. ج. ارثر (لندن ١٩٧٠).

(٦٣) ماركس وأنجلز «الأعمال» ج ٢ (برلين ١٩٥٩) ص ٩٨ (الأسرة المقدسة).

فعلها الرجال: رجال حقيقيون أحياء يمتلكونها ويحاربون من أجلها. فالتاريخ ليس بالعقل المسيطر الذي يستعمل الجنس البشري لتحقيق غاياته الخاصة. إن التاريخ هو مجرد نشاط الإنسان في متابعة مُثُلِه.

إن المقولات الأساسية لفلسفة التاريخ عند ماركس ضمن هذا النطاق، واضحة ومنطقية، فبدلاً من فوضى الأفكار الشخصية ـ الحرية، والفردية، والأمة، والدين ـ التي اختارها المؤرخون المثاليون اعتباطا لتكون معيارهم، فإن علم التاريخ الماركسي اتخذ نقطة بدايته من الوظيفة الأولى لكافة المجتمعات البشرية، سواء الابتدائية منها أو المتقدمة، وهذه الوظيفة هي سد الحاجات الفيزيولوجية للإنسان، وتوفير الغذاء والمسكن والملبس والمأوى وبقية الضرورات الأساسية للحياة. وقد تساءل ماركس: «هل من حاجة إلى بصيرة عميقة لادراك أن أفكار الانسان ونظراته وتصوراته، أو بكلمة واحدة وعيه، يتبدل مع كل تبدل من أحوال وجوده المادي، في علاقاته الاجتماعية في حياته الاجتماعية؟، وماذا يستطيع تاريخ الأفكار أن يثبت غير أن الانتاج الفكري يبدل طبيعته تبعاً للتبدل الذي يحدث في الانتاج المادي؟[٦٤]، اتخذت هذه المعالجة للتاريخ شكلها الكلاسيكي في مقدمة ماركس لكتابه «نقد الاقتصاد السياسي» حيث قال: «الناس فيما يسيرون عليه من إنتاج اجتماعي يدخلون في علاقات محددة لا يستغنى عنها ومستقلة عن إرادتهم» وهذه العلاقات هي «علاقات الانتاج» التي تكون في «جملتها»، البنية الاقتصادية للمجتمع، وإن هذه البنية الاجتماعية هي «الاساس الحقيقي الذي تقوم عليه النظم القومية القانونية والسياسية، وتتطابق معها أشكال من الوعي الاجتماعي»، وبالاضافة إلى ذلك، فإن علاقات الانتاج ذاتها تتطابق مع مراحل النمو المختلفة من القوى المنتجة وتتبدل تبعاً لها. وكل تبدل في الاساس الاقتصادي يجر معه تحولاً سياسياً «إلى حد ما» في كافة التركيبات

---

(٦٤) «البيان الشيوعي» نشرة هـ ج. لاسكي (لندن ١٩٤٨) ص ١٤٣ ماركس ـ أنجلز «مجموعة الأعمال» م ١ ج ٦ (موسكو ـ لينغراد ١٩٣٣) ص ٥٤٣.

الفوقية. واعتقد ماركس بأن من الممكن أن نميز «بتلخيص عام» أربع حقب عامة للتطور الاجتماعي، تتميز بـ (طرق الانتاج الآسيوية والقديمة والإقطاعية، والبرجوازية الحديثة» وإن الأخيرة منها وهي مرحلة الرأسمالية، وهي حالياً في مرحلة مقدّر لها ان يعقبها ويحل محلها، حقبة خامسة هي عصر الاشتراكية والأنماط الاشتراكية في الإنتاج[٦٥].

إنّ الهيكل الذي وضعه ماركس «بخطوط عريضة» ينبغي طبعاً، ألا يعامل وكأنه مستقر ملزم للنماذج الاجتماعية[٦٦] والواقع أن ماركس وانجلز ظلاّ يؤكدان على أن الماركسية «دليل البحث» وليست معرضا للبحث[٦٧]. كما أنهما لم يؤيدا المادية المبتذلة. وقد أشار أنجلز إلى أنه «مع أن العنصر الاقتصادي «هو» في النهاية «العنصر المقرر» إلا أنه ليس العامل المقرر الوحيد، وأن الافكار السياسية والقوانين والدين والفلسفة التي هي استجابة لوضع اقتصادي معين، توجد مع ذلك منطقاً خاصاً بها، وتؤثر تأثيراً رجعياً على البنية التحتية الاقتصادية[٦٨] ويتصور ماركس وانجلز أن التاريخ هو في الأساس دليل بحث، وكانا يعتقدان أن الأفكار العلمية (بما في ذلك أفكار علم الاجتماع) هي انعكاسات لأوجه معينة أو مظاهر لحقائق تاريخية واقعية، وهما يعارضان أية مبالغة في تبسيط هذه العملية، وخاصة قرن محتوى هذه الأفكار بالواقعية التي أشارا إليها. وقد كتب أنجلز في رسالة مشهورة في سنة

(٦٥) ماركس أنجلز «أعمال مختارة ج ١ (لندن ١٩٥٠) ص ٣٢٨-٣٢٩ وصف مثل هذه الفكرة ي.م.زوكوف في المؤتمر الدولي الحادي عشر للعلوم التاريخية (ستوكهولم ١٩٦٠) التقرير ج ١ ص ٨٣ بان «كارتون الماركسية.. الذي ليست له اية صلة بالواقع».

(٦٦) وصف ف. م. زوكوف من المؤتمر الدولي للتاريخ الذي انعقد في ستوكهولم سنة ١٩٦٠، التقارير م ص ٨١ مثل هذه النظرة بأنها «كارتون الماركسية»، وليست لها أية صلة بالواقع.

(٦٧) انظر: جيفتر ومالكوف «إجابة لأسئلة عن علم التاريخ السوفياتي» ص ١٩٢ المنشور في التاريخ والنظرية مجلد ٦ (١٩٦٧).

(٦٨) رسالة أنجلز الى ج. بلوش: أيلول ٢١-٢٢. ١٩٨٠ «أعمال مختارة» مجلد، ص ٤٤٣. الأعمال مجلد ٣٧ (برلين ١٩٦٧) ص ٤٦٢

١٨٩٥ : « إنّ فكرة الأشياء وحقيقتها هما كالخطّين المتقاربين اللذين يتحركان معاً، ويزداد اقترابهما من بعضهما، ولكنهما لن يلتقيا. والفرق بينهما هو: أن الفكرة هي ليست الحقيقة تماماً، وأن الحقيقة هي ليست الفكرة »، ثم يتابع قوله « غير أن الفكرة لا تستطيع، بمحض طبيعتها، أن تتطابق مباشرة مع الحقيقة، أنها في الأساس تجريد لتلك الحقيقة. وهي بنفس الرمز « دائماً شيء أكثر من مجرد رواية خيالية »[٦٩].

فالماركسية، إذاً، لم تقلّص قط التاريخ إلى حالة علم الاجتماع المجرد، أو تبالغ في دور أفكار علم الاجتماع. غير أنها من جهة أخرى دافعت عن صيغ التاريخ اجتماعيا. وبمعنى آخر أنها كانت ترى أن الدراسات التاريخية ينبغي أن تتوجه نحو البحث عن الخصائص والنماذج الثابتة أو المتكررة للتطور التاريخي. وقد بدا أثر هذا الاعتقاد، وأثر الماركسية عموماً، واضحاً في نهاية القرن التاسع عشر، وكان عقد التسعينات الذي تلاه تعطيل تشريع بسمارك المناهض للاشتراكية في ألمانيا، هو أول فترة عظيمة للتوسع في تاريخ الاشتراكية الأوربية، ورافق نمو الأحزاب الاشتراكية انتشار العقائد الماركسية. أما الدور الذي لعبه الواقفون بوجه الماركسية في التطور الفكري، كماكس ويبر في ألمانيا وبنديتو كروتشي في إيطاليا، فهو معروف جداً. لقد أعطى ويبر، شأن ما فعله كروتشي « شرعية نسبية إلى الفكرة المادية عن التاريخ، وقد فهمها بأنها « مبدأ تعليمي »[٧٠] ولكن إذا كان « أول وأوضح واجب » يواجه المثقفين في تسعينات القرن التاسع عشر، هو على حد قول ستيثوارت هيوز « التفاهم مع الماركسية » فإن غالبية المؤرخين تجنبت عملياً معالجة القضية، ولم يرد حتى أي ذكر لماركس، كما أشار السير جارلس وبستر، في الاستعراضات المعتمدة التي طبعها ج.ب كوج سنة ١٩١٣ عن علم التاريخ في القرن التاسع عشر. ولم يبدأ أثر الماركسية الحقيقي على الفكر

(٦٩) رسالة أنجلز الى كونراد شمت ١٢ آذار ١٨٩٥ الأعمال مجلد ٣٩ (برلين ١٩٦٨ ص ٤٣١.

(٧٠) هـ.س هيوز: المذكور أعلاه (١٩٥٨) ص ٣١٦.

التاريخي الا منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى[٧١] إن أسباب هذا متعددة ومنوعة، ولكن أساسها جميعاً هو كره الشيوعية والخوف منها، اللذان انتشرا في القارة الأوربية منذ سنة ١٨٤٨، فإن منظمة التدريس الجامعي اقصت الماركسيين والاشتراكيين في معظم البلاد، بما فيها روسيا العنصرية، وبقيت فرنسا وحدها، بتقاليدها الثورية الطويلة، أكثر تسامحاً نسبياً، وقد امتد فيها خط العلماء الماركسيين من جوريس إلى ماثييز لابروس وليفيبر. أما في البلاد الأخرى وخاصة في ألمانيا الأمبراطورية، فإن غالبية المؤرخين المحترفين لم يفهموا، ولم يريدوا أن يفهموا مبادىء الماركسية أو التفسير المادي للتاريخ، ولم يكن المؤرخون الماركسيون القليلون «مثل مهرنج» إلا خوارج، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أصبحت الماركسية تعتبر رديفاً وشكلاً خاصاً من الاندساس لعبادة المذهب الوضعي الحاكم[٧٢]، وقد ساهم في تثبيت هذه الصورة الزائفة خصومها العديدون، بما فيهم النقاد أمثال ستامللر وريكرت، أما في الجامعات الانكليزية، فحتى سنة ١٩١٨، وبعدها أيضاً[٧٣]، تجوهل ماركس والماركسية بقدر ما يتعلق الأمر بدراسة وتدريس التاريخ، وكانت الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ وحدها التي أجبرت المؤرخين خارج روسيا أن يأخذوا جدياً بالتفسير الماركسي للتاريخ، وحتى في هذا كان رد فعل معاد في جوهره، ومتأثر بالاعتبارات الأيديولوجية وليس الاعتبارات العلمية. وأن الحادثة التي غيرت المقاييس فعلياً هي الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت سنة ١٩٢٩ ـ ٣٠، وتعمق أزمة المجتمع

---

(٧١) جوتش «التاريخ والمؤرخون في القرن التاسع عشر» (١٩١٣) انظر «الرابطة التاريخية» ١٩٠٦-١٩٥٦ (١٩٥٧) ص ٨٢

(٧٢) هـ.س. هيوز: المذكور أعلاه ص ٤٢

(٧٣) لا أذكر أنني سمعت اسم ماركس بذكره أساتذتي في اكسفورد بين سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٩، ولكن ربما كانت اكسفورد شاذة، ومن المؤكد أن الوضع مختلف في مدرسة لندن للاقتصاد.

الرأسمالي، والتي بدت مبررة لتشخيص ماركس التاريخي[٧٤]. فانهيار سنة ١٩٢٩ جلب فترة «انتهاء إهمال أو رفض الماركسية، وازداد انتشار تأثيرها بعد سنة ١٩٣٠، واضطر المؤرخون الذين كانوا يرفضون التفسير الماركسي للتاريخ (وكانوا يكونون الغالبية المطلقة خارج الاتحاد السوفياتي، أن يعيدوا النظر في موقفهم في ضوء ذلك، وأصبح الواجب الذي يواجه المؤرخين كما يقول السير جارلس وبستر، هو مواجهة التحدي الماركسي «لا بإهمال ما ساهم به في التفكير التاريخي» وإنما بإخضاع تفسيره للتاريخ «إلى تحليل جديد في ضوء الكمية الهائلة من الأدلة عن الماضي، التي أخذت تتجمع لدينا تدريجيا ولم تكن معروفة له»[٧٥].

أما الوضع في الاتحاد السوفياتي فكان طبعاً مختلفاً جداً[٧٦] حيث أن

---

(٧٤) انظر ملاحظات أيان جلنسون ص ٢١-٢٢ في «البحث التاريخي في فرنسا بين سنتي ١٩٤٠-١٩٦٥» المذكور أعلاه (١٩٦٥).

(٧٥) وبستر «خمسين سنة من التبدل في التدريس والبحث التاريخي» ص ٨٢ منشورة في مجلة «الرابطة التاريخية» المذكورة أعلاه (١٩٥٧).

(٧٦) بسبب التحديدات اللغوية، فإن الصفحات التالية لم يكن بالإمكان كتابتها لولا المساعدة في المصادر وفي الانتقادات البناءة التي أبداها المؤرخون السوفيات والماركسيون الآخرون. وأود في هذا الصدد أن أعبر عن معظم ما أدين به للأستاذ ا.س.كون (لينغراد) وهو أحد المقررين المساعدين لهذه الدراسة، وكذلك للدكتور ف.أ. فودوروفا (موسكو) لتعاونهما. الذي استنزف منهما وقتاً طويلاً. وأشكر أيضاً بصورة خاصة الدكتور بيتر هاناك بودابست) لما قدمه من تعليق لامع وموضح، كما أشكر الاساتذة ن. أ. ايرفيف (موسكو) وي انجلبرج (برلين، وكرستوفرهل) (اكسفورد). وقد حاولت في الصفحات التالية تحاشي العواطف السياسية والأيدولوجية التي تتجلى في مقدار كبير في اللغات الغربية وليس له علاقة كبيرة بالبحث الحالي وهذا ينطبق على ما كتب بين سنتي ١٩١٧ و ١٩٥٥ عن علم التاريخ السوفيتي، ولا حاجة إلى التأكيد على أني وحدي المسؤول عن التفسيرات التي أوردتها والتي لا بد أن بعض الاختصاصيين السوفيات والغربيين لا يرضون عن بعضها على الأقل. ومن الواضح أن تلخيصاً كالذي أقدمه لا يمكن أن يكون منصفاً للمقدار الكبير من الكتابات التي تمت في هذه الفترة التي أبحثها، غير أني أشعر أن واجبي هنا كما هو في الفصول الأخرى، ليس تقديم عرض شامل، وإنما التقاط ما يبدو اتجاهات وإبداعات مهمة.

الحكومة السوفياتية أولت منذ البداية اهتماماً كبيراً بالدراسات التاريخية، وكانت ترى أن التاريخ سلاح قوي في التربية الشيوعية «واعتبر المؤرخون الماركسيون أن عملهم هو» جزء من النشاط الثوري المنظم المنسق للشعب، باسم انتصار نظام اجتماعي جديد[٧٧]، وقد أصبح المؤرخ الماركسي المشهور بوكروفسكي في سنة ١٩١٨ مساعد التربية ورئيس القسم التاريخي، ولما تأسست الأكاديمية الاشتراكية للعلوم الاجتماعية في تلك السنة، كان بروكوفسكي أول رئيس لها، ثم صدر في الأول من تموز سنة ١٩١٨، مرسوم بإعادة تنظيم الوثائق وجعلها مركزية في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، وتلا ذلك جمع مختلف وثائق الدولة وجعلها مجموعة واحدة، وأصبح تحت تصرف المؤرخين مقدار كبير من الوثائق التي لم يكن بالإمكان الوصول إليها من قبل.

وفي سنة ١٩١٩ تأسست أكاديمية الدولة لتاريخ الحضارة المادية (GAIMK)، ثم تلاها معاهد بحث لرابطة علم الاجتماع الروسي (RANION) أسست سنة ١٩٢٣ وفي سنة ١٩٢٠ تشكلت لجنة (ISTPART) لدراسة تاريخ الحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي، وثورة اكتوبر وشهدت سنة ١٩٣٢ ظهور مجلة «الأرشيف الأحمر» التي طبعت مقداراً كبيراً من المعلومات القيمة من مصادر تاريخ الحزب الشيوعي والحركة الثورية، وفي

---

(٧٧) انظر زينوفيف «الطرق السوفياتية في تدريس التاريخ» ١٩٥٢ وأصله الروسي طبع في موسكو سنة ١٩٤٨، ص ٣، وكذلك جفتر وملكوف: المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٢٠٣. ومن المهم في هذه المناسبة أن نتذكر أن الحياد الإيديولوجي في العلوم الإجتماعية غير ممكن فيما يرى السوفيات الذين يرون أيضاً أنه لا يوجد تناقض بين الإحساس الحزبي وبين التجرد العلمي، ولا حاجة لمتابعة مسألة الإحساس الحزبي التي كثر النقاش حولها، ويكفي أن نذكر الكتاب الغربيين الذين يجادلون فيها، انظر ملاحظات هربرت بترفيلد في كتابه «التاريخ والعلاقات الانسانية» (١٩٥١) ص ٩٩، إن الذين يتصورون أنهم «يكتبون تاريخاً من دون أية فرضيات مسبقة إنما هم أحياناً يقومون برفض اختبار فرضياتهم المسبقة».

هذه المرحلة كان اهم واجب هو تدريب جيل جديد من المؤرخين الماركسيين، ولم يكن قد أصبح مهتماً بالماركسية قبل الثورة إلا أقلية من المؤرخين القدامى (ومنهم - ج. ويبر، ف.ب فولجين، ن.م - وزكوف) أما الغالبية فلم تعرف عنها إلا القليل جداً، بينما كان آخرون معادين بصراحة. وقد حدثت المراحل الأولى من إعادة تركيب الدراسات التاريخية السوفياتية في جو من الصراع الأيديولوجي النشط بين الماركسيين من جهة، وممثلي مدارس التاريخ القديمة السابقة للماركسية، وفي الأخير انضم الى المعسكر الماركسي عدد غير قليل من المؤرخين القدامى (ب.هـ.جريكوف) (س.ف.باخروشين، ج.ف.جوتئي، س. ازابيلوف، ي، ف. تارلي، ف. ا. بيشيتا، ا.د.اودالكوف) وعدد من الشباب أمثال ي. ا. كوسمنسكي، س. د. سكازكين، ن.ب. جريشيا نسكي، ف. ض. ستوكليكاجار تيريكوفيج، ن.م.دروزينين. وقد اشتغل هؤلاء مع مناضلين من الحزب امثال م.نبوكروفسكي، ن.م.ب لوكاين، ي.م باروسلافسكي، ف.ا.نيفسكي.

في سنة ١٩٢٥ أنشئت برعاية الأكاديمية الاشتراكية رابطة المؤرخين الماركسيين، وعلى رأسها بوكروفسكي، وكان لها تأثير خاص في نشر نظرية ماركسية بين المؤرخين، وكان عقد مؤتمر الاتحاد العام للمؤرخين الماركسيين من كانون الأول ١٩٢٨ إلى كانون الثاني ١٩٤٩ يمثل مرحلة مهمة في عملية إعادة التكوين. ومع كل هذا فإن القبول العام للنظرة الماركسية لم يكن إلا بداية، ولا ريب في أن تتبع المراحل في تطور علم التاريخ بين سنة ١٩٢٩، ووفاة ستالين في سنة ١٩٥٣، لا تقل أهمية عن تتبع تفاصيل تطور علم التاريخ الغربي في نفس الفترة. وقد وصف كل من الكتاب السوفيات والغربيين مجرى الحوادث بتفصيل، ويكفي هنا أن نشير إلى بعض المؤلفات المتوفرة عن الموضوع[٧٨]. إن عملية جعل كتابة التاريخ السوفياتية

---

(٧٨) الفقرات الثلاثة التالية كانت في الاصل في الهامش، ونظراً لأهميتها وطولها فقد نقلناها الى النص أعلاه (المترجم).

منسجمة مع العقيدة الماركسية أثبتت أنها شاقة وطويلة، وقد عقدتها أيضاً عوامل خارجية بما من ذلك العداء الأيديولوجي المر للعالم الرأسمالي في البداية، ثم بعد ذلك بالتقلبات في السياسة، وخاصة في عهد ستالين، إن هذه المؤثرات الخارجية كانت حقيقية، ولكن الكتاب الغربيين ظلوا يبالغون فيها حتى عهد قريب، وأهملوا التطور الداخلي لكتابة التاريخ السوفياتية[٧٩]، والنقطة المهمة هي أن قبول الهيكل الماركسي أتاح المجال للتنقية، ولنقل الاهتمام، وللتطور خاصة في طريقة البحث وتعترف التقييمات السوفياتية في الفترة الأولى إلى وفاة بوكروفسكي سنة ١٩٣٢ تقريباً بعيوبها، غير أنها في نفس الوقت تؤكد على مزاياها الإيجابية، وخاصة فتحها ميادين وآفاقاً جديدة للدراسة، والواقع أن كتاب بوكروفسكي المشهور «تاريخ روسيا» الذي نشر في آخر سنة ١٩٢٠، يجدد الانتقال من التاريخ السياسي الوصفي الذي كانت تتسم به كتابة التاريخ الروسي قبل الثورة، إلى المعالجة الاجتماعية الاقتصادية بصورة خاصة[٨٠]. وفي نفس الوقت فتحت مشاكل جديدة كلياً: كتاريخ الحركة الثورية، وخاصة ثورة اكتوبر، وتاريخ الكفاح الطبقي، مع إشارة خاصة إلى حروب الفلاحين في روسيا، وكفاح الطبقة العاملة في أوروبا الغربية، كما أن النقاش الذي تلا نشر مقالات بتروسفكي سنة ١٩٣٨ عن التاريخ الاقتصادي لأوربا في العصور الوسطى فتح كل مسألة الإقطاع[٨١]. وفي نفس الوقت أدى تطبيق تقسيم ماركس فترات التاريخ إلى تغييرات ذات أهمية في الميادين الأخرى، ففي ميدان التاريخ القديم مثلاً أدى إلى اختبار أدق لمشاكل الرق.

---

(٧٩) هذه أكد عليها بصورة صحيحة س.ف اوتيشين ص ١١٧-١٥٤ في كتاب «التاريخ المعاصر في المرآة السوفياتية» الذي أشرف على نشره كيب وبرسياي (١٩٦٤).

(٨٠) بوكروفيسكي «مختصر تاريخ روسيا» (١٩٢٠ وترجمته الانكليزية سنة ١٩٣٣).

(٨١) انظر: بتروشيفسكي «مقالات عن التاريخ الاقتصادي لأوربا في العصور الوسطى» (١٩٣٨).

وبالرغم من هذه الإنجازات الإيجابية فقد بقي عدد من التقصيرات: أهمها ولا شك، هي المعالجة الاجتماعية والاقتصادية الفجة للتاريخ والتي أثرت على طريقة البحث وفهم وظائف وأهداف الدراسة التاريخية كما أثرت أيضاً على تفسيرات العملية التاريخية ذاتها. ثم إن الدور المستقل نسبيا للأفكار والمؤسسات الفوقية لم يحظ إلا بانتباه ضئيل جداً، رغم تحذير انجلز من «جعل المرء نفسه مثار الازدراء». وقد جرت محاولات مضللة لربط كافة العمليات الاجتماعية والثقافية بالاقتصاد مباشرة[٨٢]، وقد سخر بوكروفسكي نفسه من الكتاب الماركسيين الذين أدى بهم سوء تصورهم للحتمية الاقتصادية إلى محاولة تفسير أسباب الحرب العالمية الأولى على أسس تقلب أسعار القمح[٨٣] وفي المناقشات التي حدثت في هذا الوقت كثيرا ما كانت تطغى الاعتبارات الأيديولوجية على الحجج القائمة على الحقائق، وظل الاهتمام بفحص الحقائق والعمليات الخاصة في ركود وجمود، ثم إن عدة فترات مهمة من التواريخ، وخاصة ما يتصل بالماضي البعيد إلى حد ما، لم تدرس بكفاية إن لم تكن قد أهملت كلياً، وغطس التاريخ إلى حد كبير في الأثنولوجيا والعلوم الاجتماعية الأخرى، وكانت هناك طبعاً اعتبارات ذات طبيعة عملية تفسر الوضع جزئياً على الأقل، فبالنظر إلى نقص الكادر الكافي من المؤرخين الماركسيين، أصبحت الحاجة الأولى إلى تدريب عدد كاف تدريباً قصيراً، فلم يكن عجيباً إزاء هذا أن تكون النتيجة انخفاض المستويات. ثم إن قلة الكتب المدرسية الماركسية في المدارس والجامعات، أدت في نفس الوقت إلى تحويل الجهود من البحوث الأساسية إلى الإعداد للتواريخ العامة، على أسس جماعية عادة، فكانت مساهمتها في المعرفة قليلة، أو معدومة، ولكنها أعادت تفسير الحقائق المعروفة من وجهة نظر ماركسية، ولم تنتج إلا رسائل قليلة

---

(٨٢) ماركس ـ أنجلز «أعمال مختارة» ج ٢ ص ٤٤٣ قد يكون من الصعب أن تفسر على أسس اقتصادية وجود كل دولة صغيرة في المانيا في الماضي والحاضر.

(٨٣) انظر بوكروفسكي «أقوال تاريخية» (١٩٢٨) ص ٢٠.

جداً، وتركز الانتباه على نطاق محدود من المشاكل الرئيسية. وفي هذه الأحوال كان لا بد من أن تؤدي إلى فشل في إدراك العملية التاريخية ككل.

لا ريب في أن هذه النقائص وغيرها عاقت نمو الدراسات التاريخية، وتعرضت في أوائل الثلاثينات إلى نقد شديد في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وقد أدخلت أهم قراراتها في مرسوم الأول من أيلول سنة ١٩٣٤ المشهور، الذي أعيد بموجبه التاريخ إلى مناهج المدارس الابتدائية والثانوية، وأعيد فتح أقسام التاريخ في موسكو ولينينغراد، ثم فتحت في السنوات التالية أقسام للتاريخ في جامعات أخرى، وأنشىء معهد للتاريخ كجزء من أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، ثم ضم هذا المعهد إلى الأكاديمية الشيوعية سنة ١٩٣٦. وتأسس معهد التاريخ الذي سرعان ما أصبح المعهد الرئيسي للبحث في البلاد، وقد بدأ تحسن ملحوظ في تيسير طبع البحوث التاريخية التي اصبحت الآن تغطي نطاقاً أوسع من المواضيع، وظهرت مجلات جديدة مثل «نشرة التاريخ القديم» و «المجلة التاريخية» أظهرت تحسناً في التقنية والطرق المتبعة، ولكن مع هذا بقي المؤرخون السوفيات دون تساؤل جدي في معالجة الأدلة التاريخية على قواعد نقد النصوص والتقنيات التي أغناها المؤرخون الوضعيون في أوربا الغربية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أما عن الطريقة فقد تم إنجاز عمل له تميز عظيم في ميادين الأركيولوجيا وما قبل التاريخ(٨٤) وحدثت بعض البدايات في استعمال التحليل الإحصائي(٨٥). غير أن المؤرخين السوفيات كانوا في الغالب بطيئين ومترددين في استجابتهم إلى التقنيات المتطورة وخطوط المعالجة التي كانت تبحث في الغرب.

---

(٨٤) لقد تمت دراسة هذه المسألة في الفصل الذي كتبه الاستاذ س.ا. ديلاست في كتابيه «الاركيولوجي» و «ما قبل التاريخ» انظر أعلاه ص ١٨٦، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٥.

(٨٥) مثلاً كتاب «دراسات في التاريخ الزراعي لانكلترة في القرن الثالث عشر» الذي ألفه كوزمنسكي، وظهر بالروسية سنة ١٩٣٥ وترجمته بالانكليزية سنة ١٩٥٦.

والواقع أن المؤرخين الأكثر تقدمية في أوربا الغربية ـ وخاصة الذين تجمعوا حول مارك بلوش ولوسيان فيبفر في فرنسا، لم يكونوا معادين للماركسية، غير انهم دفعوا طرقهم الجديدة وتقنيات جديدة إلى ميادين لم تتجرأ إلى ولوجها كتابة التاريخ السوفياتي في هذه المرحلة[٨٦].

وقد أظهر تقدم كتابة التاريخ السوفياتي تعقيدات جديدة أيضاً، فقد ازداد انتشار الماركسية، وإن كان ربما أقل مما تأمله بروكوفسكي ومؤرخو جيله. لقد اصرّ ماركس نفسه على أن معضلتنا لا تبدأ إلا عندما نبدأ في فحص مادتها، سواء كانت تتصل بالماضي أو بالحاضر، لتنظيمها والبدء في عمل تصويرها كما كانت في الحقيقة»[٨٧]، وبعبارة اخرى إن تبني وجهة النظر الماركسية لم يحل المشاكل الواضحة للبحث التاريخي، وإنما اقتصر على وضعها في هيكل جديد، وقد ظهر ذلك بأجلى مظاهره في الجدل الكبير حول تقسيم فترات التاريخ والذي كان أحد الاهتمامات الرئيسية للمؤرخين السوفيات في الأربعينات[٨٨]ولعل أهم مظهر لهذا الجدل هو أنه لم يكن حاسماً. حقاً إن الهيكل العام الذي وضعه ماركس ولينين لم يكن موضع نقاش. غير أن هذا الهيكل الواسع لم يتم فيه إلا تقدم ضئيل في تثبيت تقسيم لفترات التاريخ، يكون دقيقاً ومقبولاً في التاريخ الروسي أو العالمي، وإنما بالعكس، كانت إحدى الاستنتاجات العامة هي: «إن أية محاولة لتقسيم التاريخ بموجب معايير واحدة وذات قيمة عالمية، لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية[٨٩]، ففي

---

(٨٦) انظر جلينسون «كتابة التاريخ الفرنسية المعاصرة ص ٢٢-٢٣ في «البحوث التاريخية في فرنسا بين سنتي ١٩٤٠-١٩٦٥» المذكور أعلاه (١٩٦٥).

(٨٧) «الإيديولوجية الألمانية» أشرف على طبعها أرثر ص ٤٨.

(٨٨) لقد لخصت باختيارات مفيدة من مقالات «قضايا التاريخ» وأعيد طبعها بالالمانية بعنوان «تحديد فترات الاقطاع والرأسمالية في التطور التاريخي في الاتحاد السوفياتي» (١٩٥٢).

(٨٩) ورددت قضايا التاريخ في مقال ساتمولر «تاريخ العالم السوفياتي الجديد» ص ٣٠٩ المنشور في قضايا التاريخ مجلد ١١ (١٩٦٠).

الواقع التاريخي لم يكن يوجد شيء مثلاً من العبودية «الصرفة» أو الإقطاعية الصرفة، وأن الذي واجه المؤرخ هو «تركيب غير متساو» يختلف من بلد إلى آخر، وفيه بقايا من أشكال الحياة الاجتماعية الاقتصادية السابقة «وكذلك» الأشكال البدائية للنظم الاجتماعية المتأخرة، وقد أكد زوكوف على أن «تطور التاريخ لم يكن قط منتظما أو موحداً أو مستقيماً في سيره، وإن الحياة في بلاد أو أمم منفصلة تظهر انحرافاً جزئياً ومؤقتاً عن القوانين العامة، وعن المجرى المنطقي للحوادث»[٩٠] والنتيجة العامة الثانية هي: خطر إرجاع تحديد حقب التاريخ إلى العوامل الاقتصادية وحدها، فإذا أردنا تقسيم تاريخ أمة إلى حقب، فليس لنا الحق في تضييق مصطنع لنطاق الحقائق والحوادث التي نريد أخذها بنظر الاعتبار (....)، بل بالعكس فاننا لا نستطيع رسم نتائج عامة يمكن أن تقوم عليها التقسيمات الزمنية القيمة، إلا بعد تقدير عميق ومجرد لكافة الحوادث ذات العلاقة في حياة الشعب[٩١]».

كانت نتائج المناقشات حول التقسيمات الزمنية ذات أهمية بقدر ما كانت تؤكد على الصعوبات الكامنة والتعقيدات في العمل التاريخي والتنوع الهائل والتباين الكبير في الحوادث التاريخية[٩٢]، وتقدم الماركسية خلال هذه المتاهات عدداً من المراكز المرشدة، غير أن ضمن هذه المنطقة التي رسمت خارطتها توجد عدة مسارات مختلفة، وهذا أتاح المجال لاختلافات واسعة في التوجيه ولتنوعات في التفسير، وهكذا فعندما أخذت المرحلة الثانية من الكتابة التاريخية السوفياتية تقترب من نهايتها، ظهر رد فعل ضد التفسير العقائدي الجامد للنظرية الماركسية في الثلاثينات والأربعينات، وتم تحذير

---

(٩٠) زوكوف «تحديد الحقب..» المذكور أعلاه ص ٣٩٧، ٤٥٦ المنشور في المجلد السادس من تقارير المؤتمر الدولي الحادي عشر للعلوم التاريخية (ستوكهولم ١٩٦٠).

(٩١) «عن تحديد الحقب الإقطاعية والرأسمالية» ص ٣٣٠-٣٣١.

(٩٢) انظر: سيدوروف «المشاكل العليا..» المذكور أعلاه ص ٣٩٧، ٤٥٦ في المجلد السادس من محاضر المؤتمر الدولي العاشر لعلم التاريخ (روما (١٩٥٥).

المؤرخين من إدخال الحوادث قسراً في قوالب أعد تصورها مسبقاً من نظم قد تكون منطقية، ولكن ليس لها أساس تاريخي مكين[٩٣]، وقد عُرف الآن واجب المؤرخين السوفيات بأنه «فحص كل وضع اجتماعي بكافة أوجهه وتقسيمه في ضوء الأحوال التاريخية الواضحة التي يتطلبها»[٩٤]، ويبدو للمتطلع الخارجي أن هذا لا يختلف كثيراً عن الشكل الذي يصف فيه كثير من المؤرخين «البورجوازيين» عملهم دون النظر لهذه التطورات، فليس من الغريب أنه في سنة ١٩٥٥ عندما عاد المؤرخون السوفيات بعد فترة انقطاع طويلة إلى المؤتمر الدولي للعلوم الطبيعية، كانت الكتابة التاريخية السوفياتية مستعدة للتحرك نحو عهد جديد، وعند انعقاد المؤتمر العشرين في سنة ١٩٥٦ كان الميل إلى التساؤل الذاتي واضحاً بين المؤرخين السوفيات، وهو يوازي من عدة أوجه ما لاحظناه في الكتابة التاريخية «البورجوازية الغربية» إبان نفس الفترة، وقد نبع بعض هذا من صعوبة المواءمة المقبولة بين الحقيقة التاريخية والخطوط أو الموجهات التي وضعت من أعلى، ومن «الأخطاء والتشويهات المرتبطة بعبادة الشخصية في عهد ستالين»[٩٥]، وقد أشارت هيئة تحرير مجلة قضايا تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي، والمجلة الجديدة لتاريخ الحزب التي أنشئت سنة ١٩٥٧، إلى أن الأخذ بالطريق القصير لستالين كمعيار للبحوث التاريخية للحزب كان له أثر قوي في تأخر البحوث العلمية التالية في تقدم تاريخ الحزب ، وأن هذا ينطبق بدرجات متفاوتة على الفترات والأوجه الأخرى من التاريخ الروسي، والأهم في هذا المضمار هو

---

(٩٣) «عن تحديد الحقب.. ص ٣٣٠.

(٩٤) سيدوروف: المذكور أعلاه ص ٣٩٣.

(٩٥) انظر جيفتر ومالكوف ص ٢٠٥ في «التاريخ والنظرية» ج ٦ (١٩٦٧) «من أجل ازدياد مفاجيء جديد في علم تأريخ الحزب» ص ٣ ـ ٢٠ المنشور قضايا التاريخ (١٩٦٠ رقم ٥).

المشاكل التي أصبحت واضحة منذ أن ظهرت مشكلة تطبيق المادية التاريخية على بعض الأنواع التاريخية الواضحة وقد تبيّن بصورة خاصة أنه يوجد عدد من «المناطق الخالية»، ومن بينها مشاكل التكرر، والنموذجية، والنظم الاجتماعية الاقتصادية، والفترات التاريخية، والأدوار ـ وكلها كانت بحاجة إلى التوضيح والحاجة الأخرى هي نحو طرق وتقنيات جديدة[٩٧]. وكان من نتيجة التوسع العظيم في المعرفة التاريخية أن واجهت المؤرخين كما أشار م.ا. جفتر «مشاكل جديدة وغير اعتيادية تصعب» أو تستحيل معالجتها بأشرطة القياس القديمة[٩٨]. وبالاختصار فإن كتابة التاريخ السوفياتية أصبحت في سنة ١٩٥٥ أو ١٩٥٦ بحاجة إلى دوافع جديدة بقدر ما كانت الكتابة التاريخية «البورجوازية» في الغرب بحاجة إليها.

والعامل الجديد الآخر في الوضعية هو التوسع السريع في كتابة تاريخ الماركسية بعد سنة ١٩٤٥، ففي دول شرقي وجنوبي شرقي أوربا ـ من بولنده، والمانيا الشرقية، وهنغاريا، ويوغوسلافيا، وبلغاريا، ورومانيا، وجيكوسلوفاكيا، شهدت السنوات العشر الأولى بعد الحرب حلول التفسير الماركسي محل التاريخ القومي القديم و «تاريخية» الطبقة العليا، وهذا نقل التأكيد فجعله على حركات الفلاحين ونمو الرأسمالية الصناعية، وتكون الطبقة العاملة[٩٩] كما حدث ازدياد ملحوظ في أثر الماركسية في أرجاء أخرى من

---

(٩٧) انظر نقد بونديف لمجلد «التاريخ وعلم الاجتماع» (١٩٦٤) ص ٤٥١ في «التاريخ والنظرية» (١٩٦٧).

(٩٨) المصدر السابق ٤٥٣

(٩٩) إن معظم هذا الوجه الأول تم وصفه بكفاية في التقارير المنوعة التي قدمها مندوبو دول أوربا الشرقية إلى المؤتمر الدولي العاشر للعلوم التاريخية انظر: «البولونيون في المؤتمر الدولي العاشر للعلوم التاريخية» (وارشو ١٩٥٥) «عشر سنوات من كتابة التاريخ اليوغسلافية» (بلغراد ١٩٥٥) «دراسات مندوبي هنغاريا في المؤتمر الدولي العاشر للعلوم التاريخية (بودابست ١٩٥٥) أما عن جمهورية المانيا الديمقراطية فإن خير ما يمكن تتبع التطورات فيها هو ما ينشر من مجلة التاريخ» (١٩٥٢)، وقد استفدت كثيراً من تقرير «كتابة التاريخ في يوغسلافيا» التي أعدها بوجوجرافيناور وأود أن أعبر عن شكري الخاص لبيتر هاناك لمقاله المثير عن «اتجاهات في البحث التاريخي في هنغاريا».

العالم.[١٠٠] وقد اتخذت المدرسة الماركسية شكلها على يد عدد من المؤرخين الانكليز الشباب النشطين، والمؤثرين بما فيهم شخصيات مشهورة مثل أريك هوبساوم، وكريستوفرهل، وجون سافيل وادورد تومسن. وليس من الغريب أن تسهم نشاطات الماركسيين الانكليز والفرنسيين والايطاليين واليوغسلاف وغيرهم، في تثبيت الأفكار الجديدة. يضاف إلى ذلك أن التفسير الماركسي للتاريخ ثبت جذوره في عدد من البيئات التاريخية المتنوعة وبذلك وجد نفسه يواجه مادة مصادر جديدة وصوراً منوعة للنمو التاريخي، مما ينبغي استيعابها وأخذها في الحساب، ومن الأمثلة على ذلك أن صورة التحول الرأسمالي في شرق وسط أوربا، يختلف بشكل ملحوظ عن صورته في أوربا الغربية،[١٠١] والنتيجة أيضاً هي ظهور أسئلة جديدة ومشاكل جديدة، أو على الأقل الحاجة إلى إعادة النظر في المشاكل القديمة في ضوء المقدار المتزايد من معرفة الحقائق، ومدى متوسع لمختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وكلما توسع انتشار التفسير الماركسي، ازدادت الحاجة إلى المرونة في تطبيقه على مواقف تاريخية خالصة، وإلى الوضوح والدقة في أفكاره الأساسية والتحسن في طرق بحثها.

وبحلول سنة ١٩٥٥ لم يكن إلا قليل من المؤرخين، بما فيهم الخصوم، من يشككون في الأثر الإيجابي للمعالجة الماركسية الذكية أو تحديها. غير أنه ازداد الشعور بأن النظام الفكري الذي صيغ في القرن التاسع عشر استجابة للأحوال السائدة في ذلك القرن، لم يكن أكثر من مثير عام للمؤرخين في أواسط القرن العشرين، وقد عبر عن ذلك أحد المؤرخين الانكليز الناشئين بقوله: «إن الاهتمامات الاجتماعية تجاوزت مصدرها الأصلي في الإيحاء وأن المفردات اللغوية الماركسية تبين أنها غير كافية لتصوير وقائع التاريخ

---

(١٠٠) عن الوضع في آسيا أنظر أدناه ص ٣٢٦، ٣٥٠، ٣٧١

(١٠١) انظر هاناك: تقرير عن اتجاهات البحث التاريخي في هنغاريا ص ٣١ من المخطوطة.

المعقدة[١٠٢] هذه الملاحظة لا تعني رفض الماركسية، وإنما تعبر عن طلب لتنقيتها وإحكامها في نطاق معرفة جديدة وأحوال العالم السريع التبدل الذي نعيش فيه.

(١٠٢) كيت توماس «الأدوات والعمل» ص ٢٧٥ من كتاب «طرق جديدة في التاريخ» عدد خاص من ملحق التايمس الأدبي (١٩٦٦).



obeikandl.com